

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٦٩٨٢

الأربعاء، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السير مارك لاييل غرانت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	أذربيجان	السيد شريفوف
	الأرجنتين	السيد أويارسابال
	أستراليا	السيد ستويانوفسكي
	الاتحاد الروسي	السيد بيمينوف
	باكستان	السيد فاروق
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد سول كيونغ - هون
	رواندا	السيد نبيشاك
	الصين	السيد هونغ منغ
	غواتيمالا	السيدة ليبيارويستش
	فرنسا	السيدة جارو - دارنو
	لكسمبرغ	السيد فليس
	المغرب	السيد طيب
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة أورباتش

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

منع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (S/2013/334)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



استؤنفت الجلسة الساعة ١٥|٠٥.

ونحن نتفق مع الآخرين الذين أكدوا أنّ المجلس ينبغي ألاّ يتولّى اختصاصا حصريا للتعامل مع هذه المسائل. ففي رأينا أنّ الجهد المشترك لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها ضروري، وأنه من المهم بشكل خاص أن يعدّل المجلس أساليبه لتمكين التشارك مع الأجهزة المعنية الأخرى. وبالمقابل، يجب تحسين التفاعل بين المجلس والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، لضمان إدارة أفضل للتزاعات المؤجّجة بالموارد.

وغالبا ما تكون سلاسل الامداد والتجارة بين دول المنطقة عنصرا رئيسيا في النزاع الذي توجّجه الموارد، مما يجعل التفاعل ذا المغزى مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية ذات الصلة امرا بالغ الاهمية. ولكن تبقى حقيقة أن مجلس الامن وحده يتمتع بالاختصاص والأدوات الاساسية والفعالة للتعامل مع ابعاد النزاع المتعلقة بالموارد - لا سيما فرض الجزاءات المحددة الهدف وايفاء بعثات حفظ السلام. وتشكل الجزاءات المحددة الهدف بشكل جيد ادوات فعالة للغاية لتقييد استغلال الموارد الطبيعية، التي كثيرا ما تستخدم لتمويل النزاع المسلح، ويمكن أن تصبح مفيدة لتقييد تمويل النزاعات المتصلة بالموارد. وبوسع تجسيد الاصول وحظر السفر أن يردعا المفسدين. كما أن بوسع فرض الجزاءات أن يدعم الجهود التي تسعى بعد انتهاء النزاع لاستعادة الاموال الناجمة من الاستغلال غير القانوني للأصول. ونحن نؤيد الدعوة إلى تحسين تبادل المعلومات بين لجان الجزاءات وافرقة الخبراء الذي ينبغي، عند الاقتضاء، أن يشمل التعاون مع بعثات حفظ السلام ذات الصلة.

إن ادارة بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة في حالات النزاع ذات البعد المتعلق بالموارد ينبغي أن تكلف على نحو محدد بمساعدة الجهود الوطنية وتعزيز الحالات التي يمكن أن تقلص مخاطر النزاع المدفوع بالموارد في المستقبل، وهو ما يعني ايلاء اهتمام خاص لتنظيم الموارد وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يحدّدوا بياناتهم في ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من أداء عمله على وجه السرعة. أمّا الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيرجى منها تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنص موجز عندما تتكلم في القاعة.

السيد ماكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إنّ نيوزيلندا تنضمّ إلى الذين أعربوا عن الغضب والأسى حيال الاعتداء صباح اليوم على مجتمّع الأمم المتحدة في مقديشو، وتقدّم مواساتها لجميع المتضررين. ويبدو مجددا أننا نواجه حالة لا يُرعى فيها تنظيم القاعدة وحركة الشباب أيّ وازع ولا يعترفان بأية حدود في تحديد أهدافهما.

إنّ المجلس في بيانه الرئاسي (S/2013/PRST/4) الذي اعتمده في نيسان/أبريل في ظل الرئاسة الرواندية، حدّد خطر أن تصبح الموارد الطبيعية سببا جذريا للنزاع في أفريقيا. ونيوزيلندا تعتبر ذلك مسألة عالمية. وحتى في منطقة المحيط الهادئ لدينا، بقي التنافس على الموارد محرّكا للنزاع، ممّا جعلنا نعتقد أنه يتعيّن على المجلس النظر في هذه المسألة على نطاق أوسع. ونحن نرحب بمبادرة المملكة المتحدة إلى عقد هذا الاجتماع، ونأسف لأنّ المجلس لم يتمكن من إصدار بيان رسمي بشأن المسألة.

والصناعات الاستخراجية هي آخر ما يوقف العمليات أثناء الأعمال القتالية، ومن أوائل من تعود إليها، وهي أهداف مغرية للأطراف الفاعلة غير الحكومية. ويمكن للموارد الطبيعية تحفيز مفسدي السلام. وبُعد هذه الموارد يشكّل تحديا رئيسيا لصانعي السياسة الدوليين، ولكنه يتيح أيضا الفرص لتطوير وسائل أفضل في المجلس لمنع نشوب النزاعات، وتحسين ولاياته لمساعدة الدول الخارجة من النزاع.

الاستخراجية امكانية تحويل الاقتصادات وبممكنها أن تصبح قوى دافعة هامة للنمو الاقتصادي المستدام وإيجاد الوظائف. (تكلم بالفرنسية)

ويشكل انشاء آليات الدعم التي تكفل تنمية الموارد بروح المسؤولية اولوية لحكومة كندا. ونحن ندرك الفوائد المحتملة للموارد الطبيعية بالنسبة لأي بلد. واحد العناصر الهامة لتنمية الموارد بصورة مستدامة، الذي ابرزته المملكة المتحدة في مؤتمر قمة منتجع بحيرة إرني الذي عقدته مجموعة الثمانية هذا العام، هو الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات الاستخراجية.

واعترافا بأهمية تلك المسألة، اعلن رئيس وزراء كندا في ١٢ حزيران/يونيه أن كندا ستنشئ معايير الزامية جديدة للإبلاغ لشركات الصناعات الاستخراجية الكندية. وسيؤدي نظام الإبلاغ الجديد إلى زيادة الشفافية وضمان اتساق اطار كندا مع المعايير الدولية القائمة وكفالة مساواة الشركات في الفرص وتعزيز اليقين في مجال الاستثمار والمساعدة في توطيد نزاهة شركات الصناعات الاستخراجية.

ولئن كنا نقر بضرورة مبادرات الشفافية، فإننا أيضا نريد أن نضمن أن مناقشة اليوم والمناقشات التي تعقبها أيضا ستحدد اتاحة ادوات اخرى لتعزيز الصلات بين تنمية الموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاع. فعلى سبيل المثال، بتشجيع ممارسات الاعمال التجارية التي تؤثر بصورة ايجابية في الحالات الهشة والمتضررة من النزاع، يمكن للحكومات المانحة توعية شركاتها للصناعات الاستخراجية بديناميكيات النزاع الداخلية، ومساعدتها على إيجاد سبل لهيكله عملياتها بغية الاسهام في بناء السلام الايجابي والنتائج الانمائية.

ولتعزيز تلك الادوات، من الضروري أن تشارك جميع الاطراف الفاعلة المناسبة، بما في ذلك المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن الاهمية بمكان أيضا معالجة المصادر

كما أن نيوزيلندا تلتفت الانتباه إلى امكانية اضطلاع المجتمع المدني والشركات العاملة في مجال الموارد بدور ايجابي. وفي الآونة الاخيرة، ابرز المجتمع المدني بشكل ناجح الصلة بين استغلال الموارد والنزاع، ونحن نشعر بالتشجيع من الجهود الطوعية التي تبذلها الصناعات بغية التنظيم الذاتي من خلال آليات مثل المبادرة الطوعية في مجال الصناعات الاستخراجية. كما نؤمن بان على المجلس أن يولي المزيد من الاهتمام لضرورة الملكية الوطنية. ولا بد أن تدعم اعمال افرقة الخبراء وغيرها من أنشطة الأمم المتحدة في الدول المتضررة القدرات الوطنية وتعززها. وباختصار، تؤيد نيوزيلندا اتخاذ المجلس اجراءات فعالة، بالشراكة مع الجهات الاخرى، واستخدام سلطاته التي لا شك فيها لمعالجة هذه المسألة الهامة.

السيد ريشنسكي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): اود أن ابدأ ببيان بالإعراب عن شجب الحوادث التي وقعت اليوم في الصومال. وقد وجه الارهاب ضربة مرة اخرى، سعيا وراء انكار حق الصومال في المضي قدما نحو مستقبله واستهدافا للأمم المتحدة بسبب الاعمال التي تضطلع بها بالنيابة عن الدول الاعضاء فيها وجميع الصوماليين.

واود أن اشيد بكم، سيدي، على اعادة تركيز انتباه مجلس الامن على منع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية بعقده هذه المناقشة. وترحب كندا بالمناقشة المستفيضة لدور ادارة الموارد الطبيعية الفعالة في منع نشوب النزاعات. فبدون الادارة السليمة، يمكن أن تؤدي تنمية قطاع الصناعات الاستخراجية إلى زيادة الفساد ونقص دخول التنمية والاتجار غير المشروع، وفي حالات معينة، إلى تأجيج النزاع المسلح وانتهاكات حقوق الانسان.

وثمة اقرار دولي متزايد بان النمو الاقتصادي امر اساسي لتحقيق الاستقرار الطويل الاجل في الدول الهشة المتضررة من النزاع. ولدى الفوائد الناجمة من أنشطة قطاع الصناعات

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة لممثل تركيا.
السيد شفيق (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): اود بدوري أن ابدأ ببيان بالإدانة القوية للهجوم الارهابي البشع والجبان على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو. ونعرب عن تعازينا لأسر الضحايا ونتمنى الشفاء العاجل للمصابين.

كما اود أن اعرب عن تقديرنا للمملكة المتحدة على ادراجها هذه المسألة الهامة في جدول اعمال مجلس الامن بعد ست سنوات من مناقشتها لآخر مرة. واود أيضا أن اشكر نائب الامين العام، السيد الياسون، ورئيس فريق تقدم افريقيا السيد عنان، فضلا عن ممثلي البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي على احاطاتهم الاعلامية والمعلومات الهامة التي قدموها لنا.

إن ثنائية النعمة - والنقمة المتصلة بالموارد الطبيعية بادية للعيان. فبعض البلدان ضمن اغنى بلدان العالم بسبب مواردها الطبيعية، في حين العديد من البلدان الاخرى الغنية بتلك الموارد من اشد بلدان العالم فقرا. والواقع أن اربعة من البلدان الخمسة التي تعتبر الافقر في العالم تحظى بثروة من الموارد الطبيعية، بما فيها النفط والذهب واليورانيوم والماس والنحاس والفضة والكولتان.

وثمة صلة لا يمكن انكارها بين الموارد الطبيعية والتراعات. ففي بعض التراعات، تتقاتل الاطراف للسيطرة على تلك الموارد؛ وفي نزاعات اخرى، تستخدم الاطراف الفوائد العائدة من هذه الموارد في مواصلة القتال. بل إن هناك ترابطا بين الاستخراج غير القانوني للموارد الطبيعية وحوادث العنف الجنسي، وهو امر يستدعي بالغ القلق. وتدين تركيا أيضا تجنيد الاطفال في استغلال واستخراج الموارد الطبيعية في حالات النزاع المسلح. وبغية مكافحة هذه الآفة، ينبغي اتخاذ جميع التدابير لمنع التجارة غير المشروعة والاستغلال غير القانوني لهذه الموارد. وستسهم الادارة الفعالة والشفافة لهذه الموارد في تحقيق هذه الغاية.

الرئيسية لعدم الاستقرار، بسبل من بينها ايجاد فرص العمل للشباب وتعزيز ماليات الحكومات لتقديم الخدمات الاساسية.

ويأخذ التزام كندا بتعزيز ادارة المواد الطبيعية بروح المسؤولية مكانة بارزة في جهودنا في الخارج. واورد عدة امثلة من بينهما اننا نواصل تنفيذ استراتيجية كندا لتحلي الشركات بروح المسؤولية الاجتماعية ودعم العديد من المبادرات الدولية، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الاعمال التجارية وحقوق الانسان ونظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ ومنتدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن تنفيذ المبادرة المتعلقة ببذل العناية الواجبة، وغيرها من المبادرات. وسيؤدي انشاء المعهد الدولي الكندي للصناعات الاستخراجية والتنمية في الآونة الاخيرة إلى تشجيع سياسات الابتكار بشأن كيفية تمكن الشركات الحكومية وغيرها من الشركات من الاسهام في تحسين نتائج التنمية في المستقبل.

(تكلم بالفرنسية)

وثمة دليل واضح على أن ممارسات الادارة المتحلية بروح المسؤولية تكفل اسهام الموارد الطبيعية في احداث اثار ايجابية دائمة على النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. وبهذه الصفة، ترحب كندا بإدراج هذه المسائل في ولايات البعثات ذات الصلة. ويمكن لبعثات الأمم المتحدة أن تضطلع بدور هام بالمساعدة على بناء المؤسسات الوطنية وادارة مخاطر النزاع ذات الصلة وكفالة المشاركة لجميع الاطراف.

(تكلم بالإنكليزية)

ولذلك السبب نشعر بغاية السرور لأن المجلس يعاود النظر في هذا الموضوع في وقت مناسب للغاية، ونحن ملتزمون بالعمل مع المجتمع الدولي وجميع الشركاء من اجل تشجيع تنمية الموارد الطبيعية المتحلية بروح المسؤولية.

وفي هذا السياق، فإن لجنة بناء السلام مؤهلة جيدا ليس لتنسيق الجهود فحسب، ولكن أيضا لتوفير ما يلزم من توجيه ومن الموارد الموجودة تحت تصرفها.

ونعتقد أنه خلال مداوات المجلس في المستقبل بشأن حالات الصراع وما بعد الصراع، ينبغي أيضا أن يؤخذ بعد الموارد الطبيعية في الاعتبار، عند الضرورة. وعلينا ألا نغفل مطلقا عن حقيقة أن الموارد الموجودة تحت الأرض تخص أولئك الذين يعيشون فوق تلك الأرض. ولا يجوز لأي طرف أن يحاول استغلال موارد طرف آخر ظلما أو أن يحاول الاستيلاء عليها بطريقة غير مشروعة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما يقال كثيرا، فإن الموارد الطبيعية وحدها ليست هي مصدر الصراع. وفي هذا الصدد، فإن من المهم للغاية التصدي للأسباب الجذرية للصراع ومعالجة العوامل الأخرى التي تؤجج الصراع ومنع نشوب الصراعات وحلها سلميا بأدوات مثل الوساطة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة في غاية الأهمية. وبطبيعة الحال، فإننا نعرب عن استيائنا إزاء ما حدث في مقديشو اليوم.

وإجمالا، فإن الورقة المفاهيمية حول موضوع المناقشة (S/2013/334، المرفق)، شاملة ومفيدة للغاية على السواء. وبالطبع، نحن نتناول الموضوع من منظور أفريقي لأسباب، من بينها، أن أفريقيا بصفة رئيسية هي المستهدفة من وراء الكثير من الأطماع والممارسات الاحتيالية التي ترتبط غالبا، ولكن ليس دائما، باستغلال الموارد الطبيعية، وهو ما يتضح بصفة خاصة في الصناعات الاستخراجية. والحكومة البريطانية جديرة بالثناء على مبادرتها للشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

ولذلك، فإن جميع المبادرات التي تعزز الشفافية وتشجع الاستقرار تقوم بدور هام. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التعاون الفعال بين بلدان المصدر والمرور العابر والمقصد لمكافحة الاتجار غير المشروع. غير أن الإدارة الشفافة والفعالة لهذه الموارد ليست كافية بمفردها. فالحوكمة الرشيدة والتنمية والاستقرار على نفس القدر من الأهمية، وجميع هذه العناصر تعزز بعضها بعضا.

ويمكن للقطاع الخاص أيضا تقديم مساهمات هامة في عملنا بالمساعدة في تطوير الصناعات الاستخراجية وتوليد الموارد اللازمة للتنمية في البلدان المعنية. ولكن يجب عليه أن يعمل مع الالتزام بمسؤولية الشركات والمسؤولية الاجتماعية في هذه العملية. وينبغي للحكومات الوطنية إخضاع شركات القطاع الخاص للمساءلة عن ممارساتها ودورها في الاستقرار في البلد المضيف. والمصالح التجارية لا ينبغي أبدا أن تحل محل مصلحة البلدان المضيفة، أو مصلحة شعوبها بصفة خاصة. وللمجتمع المدني أيضا دور هام، يمكن أن يتنوع من جمع البيانات ومساعدة البلدان بخبراته إلى رصد ممارسات الجهات الفاعلة المحلية والأجنبية.

والأمم المتحدة، بوصفها إحدى الجهات الرئيسية الفاعلة في سياقات ما بعد الصراع، لها أيضا دور هام في المسائل المثارة في المناقشة المفتوحة اليوم. فهي يمكن أن تساعد البلدان المحتاجة في مرحلة ما بعد الصراع على بناء قدراتها في إدارة الموارد الطبيعية. ويمكن لهذه المساعدة أن تتخذ أشكالا مختلفة، بما في ذلك مساعدتها على تصميم أو تعزيز هياكلها التنظيمية والتشريعات الوطنية ذات الصلة.

غير أن ثمة حاجة أيضا إلى مواصلة تطوير القدرة المؤسسية للأمم المتحدة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك تنسيق جيد بين الكيانات التابعة للأمم المتحدة وما تبذله من جهود وأن يتم اتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد.

ولكن ربما لا يكون هناك حل أفضل من وجود آليات ديمقراطية داخلية مناسبة لضمان اليقظة والرصد. وبعبارة أخرى، فإن الأمر البالغ الأهمية هو ما يتم القيام به على الصعيد القطري فيما يتصل بالحكم الرشيد والديمقراطي الذي يفسح المجال للمشاركة والرقابة الشعبية. وفي الواقع، ربما يُنظر إلى المبادرات الخارجية المتطفلة جدا باعتبارها تسعى إلى الحرمان من الملكية الشرعية باللجوء إلى مجموعة متنوعة من الأساليب.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشير إلى أننا نرى أنه ربما كانت هذه المناقشة أكثر فائدة بكثير لو جرى توسيع نطاق الموضوع ولم يتم قصره على قطاع الصناعات الاستخراجية لأن غياب الاستخدام المقتصد والمتوازن والمنصف والعادل للموارد الطبيعية له أيضا آثار على السلام والاستقرار، ليس داخل البلدان فحسب ولكن أيضا في العلاقات بين الدول. وربما كان ذلك موضوعا، سيتعين علينا التصدي له في المستقبل غير البعيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطيت الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نتواغاي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): ينضم وفد بلدي إلى تقديم تعازينا القلبية لحكومة وشعب الصومال والأسر المكلمة في أعقاب الهجوم الإرهابي على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو في هذا الصباح.

إن وفد بلدي يثني بصدق على رئاسة المملكة المتحدة لعقد هذه المناقشة المفتوحة التي تتيح لنا فرصة فريدة لمواصلة تبادل الآراء حول هذا البند الهام من جدول الأعمال. ونرحب على وجه الخصوص بالورقة المفاهيمية (S/2013/334، المرفق) التي تحدد بوضوح العلاقة بين الصراع والموارد الطبيعية.

كما نشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون؛ ورئيس الفريق المعني بتقديم أفريقيا، السيد كوفي عنان؛ والمديرة الإدارية للبنك الدولي، السيدة كارولان أنستي؛ وممثلة برنامج الأمم

والورقة المفاهيمية تشير بحق إلى أن الصناعات الاستخراجية ليست المصدر الوحيد للصراع. بل أن المرء يمكن أن يذهب إلى مدى أبعد ويقول إن الموارد الاستخراجية ليست أو ربما لا تكون المصدر الرئيسي للصراع. والورقة المفاهيمية تطرح فرضيتين مناسبتين جدا. تتعلق إحدهما بالأمثلة الكثيرة للبلدان التي تتمتع بالأمن والاستقرار، وكما تقول الورقة المفاهيمية، بنمو اقتصادي مثير للإعجاب من خلال الإدارة الفعالة لصناعاتها الاستخراجية. والفرضية الثانية هي أن البلدان التي تعتمد على الصناعات الاستخراجية معرضة للصراع وقليلة المنفعة أمامه عندما يتسم الحكم ومؤسسات الدولة فيها بالضعف.

وقد لا يكون من الإنصاف لأفريقيا إلقاء اللوم دائما على الآخرين في المشاكل التي تكون أحيانا من صنع يديها، ولكن من ناحية أخرى، لا توجد منطقة أخرى في العالم تعرضت لهذا الكم من إساءة الاستعمال وجميع أنواع الأنشطة المزرعة للاستقرار بسبب التركيز الجشع على الموارد الطبيعية للقارة. وهل يوجد مثال على ذلك أفضل مما حل بجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عهد باتريس لومومبا؟.

وأشير إلى أنه ولئن كانت جميع المقترحات الواردة في الورقة المفاهيمية لضمان الشفافية والمساءلة في هذا المجال صالحة ومفيدة للغاية، فإن الأمر الذي سيكون أكثر فعالية في نهاية المطاف يتمثل في ما يتم عمله على الصعيد القطري لتعزيز مؤسسات الدولة والحكم الديمقراطي، كما تشير الورقة المفاهيمية. وهذه الإجراءات هي السبيل الوحيد الممكن لتحقيق ملكية الأشخاص المعنيين، والتي من دونها لا يمكن لأي قدر من العمل من قبل العالم الخارجي أن يكون فعالا تماما في ضمان ألا تكون الصناعات الاستخراجية سببا للصراع. وحتى عندها، ونظرا لحقيقة أن الموارد الطبيعية تولد الدخل، فإنه قد لا يكون بوسعنا أن نتفادى تماما احتمالات الفساد وميل المسؤولين أو شركائهم الأجانب إلى السعي للحصول على مزايا غير مستحقة سرا.

إلى تغيير النموذج في أعمال مجلس الأمن. ينبغي للمجلس الاستثمار في منع نشوب النزاعات بالسعي الحاد نحو استخدام نظم الإنذار المبكر، عوضا عن أن ينتظر حتى تحركه الأزمات. يجب أن تُواجه أي بؤر في الأفق قد تنتج عنها بيئة مواتية لنشوب الصراع بعزم لا هوادة فيه من المجلس بنشر أدوات وقائية، مثل بعثات تقصي الحقائق. يمكن للهياكل الإقليمية القائمة أيضا أن تكون ذات فائدة في ذلك الصدد.

حيثما تكون هناك أدلة على وجود حالة قابلة للاشتعال، ينبغي نشر فريق من الوسطاء الرفيعي المستوى لوقف الحالة قبل أن تتطور إلى صراع. يرى وفد بلدي أن الوقاية أكثر فعالية من حيث التكلفة من عمليات حفظ السلام. لا يمكن تجاهل تكلفة المعاناة الإنسانية الناجمة عن صراعات متجذرة في الموارد الطبيعية، كما لا يمكن تجاهل الحاجة إلى الموارد لعمليات حفظ السلام.

تجنبت بوتسوانا ما يسمى بلعنة الموارد وذلك بفضل بصيرة القيادة الرشيدة للبلد. نحن في وضع يسمح لنا بتقديم دروس قيمة بشأن الإدارة السليمة للموارد الطبيعية. ونشعر بالتواضع الشديد إزاء تكرار ذكر بلدنا من قبل عدد من الوفود التي أخذت الكلمة قبلي.

ارتقت بوتسوانا إلى مصاف الدول المتوسطة الدخل من تصنيفها السابق كأحد البلدان الأقل نمواً عند استقلالها، وذلك أساسا بسبب استثمار عائدات الموارد الطبيعية في مختلف قطاعات الاقتصاد، مثل التعليم والصحة وتطوير البنية التحتية، على سبيل المثال لا الحصر. وذلك لأن حقوق التعدين في بوتسوانا مخرولة للدولة. يضمن هذا الترتيب الاستقرار والانفتاح والشفافية ويؤسس لنظام سياسات يتسم بالمسؤولية من أجل إدارة الموارد الطبيعية، نظام خال من الفساد والتدخل السياسي. يضمن ذلك الترتيب أيضا توزيعا عادلا للعائدات المتأتية من استغلال قاعدة الموارد الطبيعية للبلاد. علاوة على

المتحدة الإنمائي، السيدة ريبكا غرينسبان، على إسهاماتهم الناقبة للغاية.

وأود أن أبدأ بالتأكيد مجددا على الأهمية التي توليها بوتسوانا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، فإننا ندعم تماما المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن عن حفظ السلم والأمن الدوليين.

إن المسألة قيد المناقشة اليوم ليست بجديدة على مجلس الأمن. فنحن نعلم جميعا لماذا تتسبب الموارد الطبيعية غالبا في نشوب صراعات. وبينما توجد أشكال مختلفة من الصراعات على الموارد الطبيعية، هناك أيضا عدد قليل من الأسباب الشائعة الكامنة. فالجشع والفساد اللذان تحركهما المصلحة الذاتية للنخب الحاكمة هما الدافع الرئيسي في معظم الحالات.

هناك أدلة وافرة على أن الحوكمة القائمة على النهب تؤدي إلى سوء مزمن في إدارة الموارد الطبيعية، وكثيرا ما يكون مصحوبا باستثمار غير متناسب في النفقات العسكرية لأغراض قمع السكان.

إن سوء إدارة الموارد الطبيعية يقترن بالحروب المجتمعية. أي مجتمع يشعر بأنه مهمل من قبل النخب الحاكمة يكون عرضة للصراعات العنيفة. ذلك لأن ضعف الأداء الاقتصادي يشكل أرضا خصبة للتمرد. وهناك أيضا حالات يعزز فيها المفسدون الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، على الرغم من النوايا الحسنة للحكومات الشرعية نحو تقاسم منصف للموارد الاقتصادية، بعض هؤلاء المفسدين يذهب بعيدا إلى حد الدعوة إلى الانفصال من أجل الاحتفاظ بالسيطرة على المناطق الغنية بالموارد الطبيعية في بلادهم.

نعتقد أن مجلس الأمن في وضع فريد للقيام بدور قيادي في منع نشوب الصراعات. وكما أننا ندعم مفهوم إنجاز المزيد بموارد أقل في منظومة الأمم المتحدة، نحن كذلك ندعو

النهج الذي سمعنا عنه اليوم وقرأنا عنه في مذكرة الرئيس المفاهيمية (S/2013/334، المرفق) لا يمكن، من وجهة نظرنا، وصفه بأي شيء عدا أنه تدخل وتطفي، وانتهاك لسيادة الدول. المسائل المتعلقة بتنظيم واستخدام والتحكم في الموارد الطبيعية والوصول إليها، سواء كانت متجددة أم لا، أمور تقع حصرا ضمن صلاحيات الدول. وعلاوة على ذلك، فإن القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والشفافية ومكافحة الفساد موضوعات تقع في نطاق اختصاص الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى. نحن نشعر بالقلق إزاء ما هو مخفي وراء بعض الكلمات. وفي سياق الموضوع، نحن نسمع مصطلحات وعبارات مثل "الحكومة الرشيدة" و"الشفافية" و"منع نشوب الصراعات" و"الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية" و"التنظيم السليم للقطاعات الاستخراجية". نحن نشعر بالقلق لأن العديد من التدخلات الحربية التي روج لها بعض الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قد نفذت باستخدام هذه اللغة السامية.

منذ فترة من الزمن، كنا على علم بأن الحروب المدبرة تحت شعار الحرية تعني أن المواد الأولية كانت معرضة للخطر، وعندما نسمع "الديمقراطية" فذلك يعني النفط، وعندما نسمع "حقوق الإنسان"، فذلك يعني الأسواق الاستهلاكية واليد العاملة الرخيصة. إذا كان هناك أي شك، فلنساءل عما حدث، وماذا كانت المسوغات، أو الأعداء، للحربين في العراق، ومؤخرا، في ليبيا.

نحن نشهد عملية تسعى إلى صقل هياكل جدلية وآليات للتدخل. أي تفسير آخر هناك للدعاء بخصوص درجة "القابلية للصراع" بالنسبة لبلدان تعتمد على "الصناعات الاستخراجية"؟ على أساس ما يسمى بالقابلية، هناك محاولة للتدخل في تصميم أو إعادة تصميم بنية مؤسساتنا ونظمنا

ذلك، وتحقيقا لهذه الغاية، ما زلنا ملتزمين بحزم بعملية كيميبري ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

في الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى زيادة مساعداته التعاونية التي تقوي المؤسسات التي تعزز الحكم الرشيد وسيادة القانون. نعتقد أن هذا النهج يمكن أن يقطع شوطا بعيدا نحو منع هيمنة تربة خصبة لنشوب الصراع..

وأخيرا، ينبغي إجراء استعراض دورية للآليات المتعددة الأطراف القائمة التي تيسر منع نشوب الصراعات المرتبطة بالموارد الطبيعية، وهو أمر ضروري للمرونة المطلوبة من أجل التكيف مع التحديات المتغيرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل دولة بوليفيا المتعددة القوميات.

السيد لورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، تود بوليفيا أن تعرب عن تعازيها لأسر ضحايا الهجوم الذي وقع اليوم في مقديشو. يؤسفنا أن المجتمع الدولي لا يزال غير قادر على وقف الحلقة المفرغة من العنف التي نراها في مناطق مختلفة من العالم.

بينما كنت في طريقي إلى الأمم المتحدة لحضور هذه المناقشة التي يعقدها رئيس مجلس الأمن، كنت أبحر أطراف الحديث مع زميل من أمريكا اللاتينية بشأن حرب تشاكو، وهي نزاع مسلح حدث في القرن الماضي بين اثنين من أفقر البلدان في أمريكا الجنوبية. كان وراء تأجيج تلك الحرب اثنتان من شركات النفط المتعددة الجنسيات كانتا تتقاتلان على الموارد الطبيعية في ذلك الجزء من العالم. هذا المثال بالغ الإيلام من منطقتي يجب أن يوضع مباشرة في لب ما ينبغي أن يعبر عنه بوضوح في مناقشة اليوم، وهو أن تاريخ معظم الصراعات المسلحة هو تاريخ غزوات واستيلاء على الموارد الطبيعية.

السيد شاير (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياي بالإعراب عن تعازي لحكومة وشعب الصومال وأسر ضحايا الاعتداء الإرهابي المروع الذي وقع صباح هذا اليوم. كما نود أن نعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في عام ٢٠٢٥، سيواجه ثلثا سكان العالم ندرة المياه، وسيعاني ٢,٤ بليون نسمة من ندرة المياه المطلقة، إلى الحد الذي قد يعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بل قد يعكس مساره. وهناك أمثلة كثيرة تبين أن المياه العابرة للحدود مصدر للتعاون لا للتراع، كما في بلدي، مثلا. ومع ذلك، فإن شح المياه المتزايد في المستقبل، بسبب النمو الاقتصادي والسكاني، إلى جانب التلوث العابر للحدود وتغير المناخ، قد يغير تلك الديناميكية.

وشح المياه المتزايد ليس أكثر من جانب واحد للعلاقة بين منع نشوب النزاع والموارد الطبيعية. لذلك، أود أن أشكر المملكة المتحدة على وضع العلاقة بين منع نشوب النزاع والموارد الطبيعية على جدول أعمال اليوم. وأود أن أبدأ باستعراض موجز لأحداث ثلاثة انتظمت في الأسبوع الماضي، أعتقد أنها كلها وثيقة الصلة بمناقشتنا اليوم.

في يوم الاثنين الماضي، قدمت الوكالة الدولية للطاقة تقريرها الأخير، المعنون "إعادة رسم خريطة الطاقة والمناخ"، ويبين أن مسارنا الحالي من شأنه أن يفضي إلى زيادة في درجات الحرارة تتراوح من ٣,٦ إلى ٥,٣ درجة مئوية، وهذا يتجاوز بكثير الحد الأقصى المتفق عليه، والذي لا يزيد على درجتين مئويتين.

الحدث الثاني الوثيق الصلة بموضوع اليوم كان يوم الأربعاء الماضي. فقد أقر البرلمان الأوروبي توجيهات الاتحاد الأوروبي الجديدة للالتزامات المحاسبية والشفافية التي تشمل مقتضيات الشفافية المالية في قطاع الصناعات الاستخراجية والغابات.

القانونية بحجة منع نشوب الصراعات، بما في ذلك التصميم المفترض للجزاءات من خلال لجان وأفرقة خبراء.

في الحقيقة، كل ذلك شكل غير مقبول من أشكال التدخل، إنه في الواقع شكل أكثر دقة من الاستعمار الذي ينتهك، كما قلت، سيادة الدول، ويشوه مفهوم التعاون الدولي ويعرض السلام للخطر.

ولذلك، فإننا نتساءل عن إمكانية اعتبارنا "قابلين" للصراعات عندما نمارس حقنا السيادي في استعادة مواردنا الاستراتيجية من أيدي الشركات المتعددة الجنسيات. هل سيتم اعتبارنا "قابلين" عندما نؤمم مواردنا الاستراتيجية؟ إذا كنا نتحدث عن منع نشوب الصراعات، فأنا على ثقة من أن المجلس سيكون قادرا ولو لمرة واحدة على تناول دور الشركات المتعددة الجنسيات في الصراعات المسلحة. هناك حاجة ضرورية وملحة - وأقول ذلك مرة أخرى في هذه القاعة - لإصلاح هيكل مجلس الأمن في حد ذاته، بنفس القدر الذي يجب فيه إصلاح الأمم المتحدة نفسها.

إذ أن هيكله، كما قلنا مرارا وتكرارا، لا يلي احتياجات عالمنا اليوم، وما زالت السيطرة في أيدي حفنة قليلة العدد، مما يشكل انتهاكا لمبادئ الديمقراطية والمساواة بين الدول. وبعبارة أعم، كما قال زميلي من الأرجنتين، فإن ما نحتاج إليه نظام عالمي جديد، أمم متحدة جديدة، نظام اقتصادي ومالي جديد يغير أنماط الإنتاج والاستهلاك، لأن ما لدينا الآن لا يمكن أن يظل على حاله. لا بد لنا من مكافحة الفقر وسوء التغذية والجوع، ومراعاة الشفافية في الملاذات الضريبية. وثمة مسألة أخرى تتطلب تحليلا جادا وتمثل في تركيز الثروة والمعرفة في أيدي قلة قليلة، إلى جانب عدم نقل التكنولوجيا. وأقولها مرة أخرى، إن كل هذه مصادر للفقر، وبالطبع، للإقصاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

هولندا.

الكونغو الديمقراطية لطالما وصفت من خلال علاقتها بالدخل الذي يتأتى من الاتجار غير المشروع في المعادن. وبغية الإسهام في الهدف المشترك المتمثل في تنظيم تدفق المعادن المؤججة للتراعات، والحيلولة دون نشوب مزيد من التراعات، أنشأت هولندا سلسلة لتوريد القصدير الخالي من التزاع. وقد أطلقت تلك المبادرة الرائدة في تشرين الأول/أكتوبر وتمخضت بالفعل عن أولى صادرات القصدير الخالي من التزاع. وقامت الهيئة الهولندية للتعاون من أجل التنمية بتمويل منظمة غير حكومية محلية، تدعى باكت، لوسم وتعقب خام القصدير. وعمل الدبلوماسيون الهولنديون كوسطاء محايدين لجمع سلسلة التوريد الدولية برمتها معا، من تعاونيات التعدين في المناجم التي يتم التأكد من خلوها من التزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المصدرين، إلى المصهر الماليزي - لأنه لا توجد مصهرات قصدير في أفريقيا - إلى شركات مثل فيليبس وتاتا للصلب وموتورولا سوليوشنز ونوكيا وفير فون. وأفضت تلك الصادرات إلى أول عائدات موثقة وخالية من التزاع تتأتى من صادرات القصدير في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهذه المبادرة تستند إلى خبرة ومهارات كثير من المنظمات. وتقوم على نهج متعدد أصحاب المصلحة تشارك فيه كذلك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنظمات غير حكومية ومعهد بحوث القصدير في لندن والهيئة الجيولوجية الألمانية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وهذا مثال واحد لما يمكن تحقيقه، وهناك حاجة إلى المزيد. والمناقشة هنا اليوم ستساعدنا في البناء على هذه المبادرة. ولا بد أنها ستعزز التعاون، بما يؤدي إلى عملية جامعة في كل مراحل سلسلة القيمة للموارد الطبيعية، لتسهم بذلك في منع نشوب التراعات وتحسين سبل الرزق في البلدان الغنية بالموارد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

ثالثا، شهد يوم الجمعة نشر تقرير الأمم المتحدة *World Population Prospects*، تنقيح ٢٠١٢. ويتوقع التقرير أن تعداد سكان العالم الذي يبلغ ٧,٢ بليون نسمة حاليا سيصل إلى ٩,٦ بليون نسمة بحلول عام ٢٠٥٠. والزيادة في الاستهلاك الناجمة عن ذلك ستفرض ضغوطا أكبر على الموارد الطبيعية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، نظم المنتدى العالمي للموارد مؤتمرا في بيجين انصبت مناقشاته على الحاجة إلى إدارة دولية أفضل للموارد، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار أكبر وأسعار أقل. وكانت هولندا من بين البلدان التي اقترحت النظر في إنشاء منتدى دولي محايد بشأن الموارد، وخاصة الفلزات والمعادن، على غرار منتدى الطاقة الدولي القائم بالفعل. وينبغي أن يضم ذلك المنتدى في عضويته البلدان المنتجة للموارد أو التي تتاجر فيها أو المستهلكة لها.

وفي آذار/مارس، استضافت هولندا الاجتماع السنوي للمشاركين في مبادرة المبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان في الصناعات الاستخراجية. وفي إطار تلك المبادرة المتعددة أصحاب المصلحة، انخرطنا في حوار بشأن الأمن وحقوق الإنسان. وحددنا معا مجموعة من المبادئ الطوعية لإرشاد الشركات لصون سلامة وأمن عملياتها داخل إطار تشغيلي يكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكما أشارت المملكة المتحدة في مذكرتها المفاهيمية لهذه المناقشة (S/2013/334، المرفق)، توفر مبادئ روعي الإرشادية بشأن الأعمال وحقوق الإنسان إطارا مشتركا منذ اعتمادها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١. وهولندا ملتزمة تماما بتطبيقها بشكل متكامل.

وأختتم بياني بمثال عملي على الإسهام الذي قدمته هولندا لمنع نشوب التراعات المرتبطة بالموارد الطبيعية. فالتراعات المسلحة في المقاطعات الشرقية الغنية بالمعادن في جمهورية

تقع على عاتق الحكومات لضمان الحماية والبقاء للنظام الدستوري من خلال تهيئة الظروف الضرورية للأمن البشري.

وهذا يعني أن التوزيع العادل للعائدات المتأتية من الموارد الطبيعية سيسهم في توفير الرعاية الصحية والتعليم وزيادة التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية، فضلا عن القضاء على أسباب التوتر والسخط الاجتماعي.

ونرى أنه ينبغي أن تستثمر الدول التي تواجه صعوبة في إدارة مواردها الطبيعية مزيدا من الجهد في تعزيز سيادة القانون، وخاصة فيما يتعلق بإنفاذ القانون بغية احتواء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وفي نيجيريا تفاقمت حالات التوتر في دلتا النيجر الغنية بالنفط جراء الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في المنطقة بدوافع أجنبية وسرقة النفط وأنشطة المستودعات الحصينة غير المشروعة، علاوة على الصيد غير المشروع وما يقترن به من تدهور البيئة. وكان من شأن تلك الحالة الشاذة أن تسبب أزمة عميقة في المنطقة لو لم تتخذ الحكومة الاتحادية الخطوات اللازمة للتخفيف من تلك المشكلة. وعلى الرغم من أن الحكومة قد اتخذت الخطوات اللازمة للتخفيف من حدة التوتر، فإن الحالة قد تفاقمت بسبب الأنشطة الداخلية والخارجية غير المشروعة، الأمر الذي أسفر عن فقدان ما يقرب من ١٥٠ ٠٠٠ برميل من النفط الخام يوميا.

ويتمثل جانب آخر ليس أقل أهمية ولا تدميرا من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في حالات الصراع، في أثره على البيئة وتشويهه سبل معيشة السكان في المجتمعات المحلية المتضررة. ويجب أن يساعد الحكم الرشيد على إقامة الصلات بين استغلال الموارد الطبيعية والتدهور البيئي والفقر. وبذلك يمضي نحو اتخاذ الخطوات اللازمة لكفالة الامتثال لمعايير السلامة الدولية والمعايير البيئية.

ولسنا في غفلة اليوم عن الطابع المتعدد الأوجه للصراعات. ويبدو أن بعد الموارد الطبيعية الذي نتناوله في هذا المحفل، يمثل

السيدة أغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): إننا ندين بشكل قاطع الاعتداء على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو صباح هذا اليوم، وتقدم بالتعازي لأسر الضحايا.

ونقدر مبادرتكم، سيدي الرئيس، بتنظيم هذه المناقشة ذات الأهمية البالغة التي تهدف إلى إيجاد صلة بين الإدارة الشفافة والفعالة للصناعات الاستخراجية ومنع نشوب النزاعات. ولكم جزيل الشكر على المذكرة المفاهيمية التي أعدت كمحور لمناقشتنا اليوم (S/2013/334، المرفق).

أود أن أعرب عن تقديري لنائب الأمين العام يان إلياسون، والسيدة كارولين إينستي، المدير الإداري للبنك الدولي، ووكيل الأمين العام ريبكا غرينسيان، والسيد كوفي أنان، رئيس فريق تقدم أفريقيا، على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

ما من شك في أن الموارد الطبيعية واستغلالها عامل مساهم في إذكاء التوترات والنزاعات داخل الدول وفيما بينها على السواء. وفي السنوات الأخيرة، وبينما أمكن إدارة النزاعات داخل الدولة حول الموارد الطبيعية بشكل جيد نسبيا من خلال الوساطة الملائمة وحكم القضاء، كان التنازع على الموارد الطبيعية المحلية مصدرا لنزاعات عنيفة وحروب أهلية في بعض أنحاء العالم.

وفي إطار اضطلاع بولاية صون السلام والأمن الدوليين، حري بمجلس الأمن أن يركز على استغلال الموارد الطبيعية كأحد الأسباب الجذرية للنزاعات. وفي حين أن تلك الموارد يمكن أن توفر الفرص لنمو اقتصادي معزز وتنمية مستدامة، فقد وفرت وقودا للنزاع في حالات كثيرة. وعليه، لا بد من إدارة الموارد الطبيعية بشكل مسؤول لمافيه مصلحة السكان، بغية منع نشوب النزاع. وهذا النهج القائم على الحوكمة الرشيدة ينبغي أن يستهدف النهوض بالأمن البشري والتنمية الاقتصادية. كما ينبغي أن يقيم علاقة بين الأمن البشري والتنمية. وتلك مسؤولية

بالحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦، وفي قرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار ١٨٠٣ (د-١٧) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ والمعنون "السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية" وفي "ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية" المرفق بقرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د-٢٩) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤. وكذلك نشير إلى أن القانون الدولي يلزم دول الاحتلال بعدم استغلال الموارد الطبيعية في الأراضي المحتلة وعدم إلحاق الضرر بها.

ويجب إزالة اللبس عن الصلة بين الموارد الطبيعية والتراعات. فليس وجود الموارد الطبيعية كالمواد الاستخراجية بحد ذاته مصدرا أو سببا أو بيئة مواتية لنشوب النزاعات أو لتهديد السلم والأمن الدوليين، أو لتفشي الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان. صحيح أن الدراسات والتقارير المختلفة عن أسباب النزاع في أفريقيا وغيرها توضح طائفة عريضة من أسباب النزاع، وأنه كثيرا ما يرد فيها ذكر الموارد الطبيعية. ولكن هذا لا يعني أن الموارد الطبيعية هي السبب بل إن الفساد والتراعات التي تتغذى على الموارد الطبيعية تعود إلى أسباب مختلفة من أشكال الظلم الاجتماعي والسياسي، إلى النواتج المختلفة للحقبة الاستعمارية، إلى الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية للدول الواقعة تحت الاحتلال والأطماع الخارجية والمتغيرات الإقليمية، وإلى إساءة تسخير الموارد الطبيعية لصالح التنمية، وغير ذلك من العوامل التي يجب إدراكها والتصدي لها.

إننا نتفق مع أهمية التصدي لهذه الأسباب الجذرية للنزاعات، ومع أهمية الإدارة الجيدة للموارد الطبيعية. ومن واقع تجربتنا يمكن أن تكون الموارد الطبيعية نعمة على الدول التي تتمتع بها إن تم تسخيرها بالأسلوب الصحيح نحو دفع عجلة النمو الاقتصادي والتقدم والتطور وخلق فرص عمل، وتطوير مؤشرات التنمية الاجتماعية والثقافية والإنسانية وحقوق الإنسان، ودعم الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون

جانبا هاما للغاية. وأرى أنه يجب علينا أن ننظر إلى هذا البعد من الصراعات نظرة استراتيجية في الأجل الطويل من أجل ضمان مستقبل أكثر سلاما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد آل ثاني(قطر): أود أن أهنيكم على ترؤس مجلس الأمن في هذا الشهر الحافل بالأعمال، وإننا على ثقة من أنكم على قدر هذه المهمة وستقودون أعمال المجلس إلى نتائج مفيدة.

وأود بداية أن أتقدم باسم حكومة دولة قطر بالتعازي لضحايا الهجوم الذي وقع على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو اليوم، معبرين عن تضامن حكومة دولة قطر مع الحكومة الاتحادية الصومالية، ومؤكدين على أهمية ضمان سلامة موظفي الأمم المتحدة وبعثاتها.

عندما عقد مجلسكم الموقر الاجتماع السابق حول مسألة الموارد الطبيعية في عام ٢٠٠٧ (انظر S/PV.5705) انضمت دولة قطر - التي كانت آنذاك عضوا في المجلس - إلى توافق الآراء حول عقد جلسة مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع، وحول البيان الرئاسي الصادر عنها (S/PRST/2007/22) إلا أننا أكدنا في تلك الجلسة - ونود أن نعيد التأكيد في هذه أيضا - على عدة مبادئ

إن الميثاق الدولية تؤكد على حق الدول الدائم في السيادة على مواردها الطبيعية واستغلالها. وإن من دعائم الاستقلال السياسي والاقتصادي لأي دولة تمتعها بحقها الكامل في ممارسة السيادة التامة على ثرواتها ومواردها الطبيعية والتصرف بها وفقا لمصالحها الوطنية. وهذا ما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، ونص عليه العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦، والعهد الدولي الخاص

الأمن لديها. وتوجه بصلواتنا إلى أسر الضحايا، والأمم المتحدة، وحكومة الصومال.

وأود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأن أشكر نائب الأمين العام، فضلا عن المديرية الإدارية للبنك الدولي، ورئيس الفريق المعني بتقديم أفريقيا، على إسهاماتهم.

إن هيئات الأمم المتحدة ومجلس الأمن - على وجه الخصوص - في وضع فريد يمكنها من تعزيز وضع السياسات العالمية بهدف التصدي للروابط بين الموارد الطبيعية والصراع.

وبوسع المجلس، جنبا إلى جنب مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، أن يسهم بفعالية في جهود بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع لإدماج جدول أعمال السلام والتنمية في سياق الحوكمة وإدارة الموارد الطبيعية.

يحظى دور الموارد الطبيعية في تأحيج الصراعات وإطالة أمد حلها السياسي باعتراف متزايد في استراتيجيات منع نشوب الصراعات وبناء السلام. وتبين التجربة الدولية أن المطلوب هو اتخاذ نهج متعدد الأبعاد لتقليل الروابط بين عدم الاستقرار والصراع في البلدان والمناطق الغنية بالمعادن من خلال نشر مجموعة متنوعة من مبادرات الأمن والتنمية. وفي منطقة جنوب القوقاز المضطربة، ما زال يتعين علينا أن نستخدم استخداما كاملا الموارد الأساسية التي يمكن أن تقربنا من تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية المستدامة وهيئة الفرص الإقليمية للتجارة والاستثمار في توفير فرص العمل التي يمكن أن تؤدي إلى الانخراط من أجل التوصل إلى الحلول على الجبهة السياسية. وتتمثل نقطة البداية الجيدة في استخدام أدوات السياسات الحالية وتحليل الكيفية التي تعالج بها البلدان في منطقتنا الموارد الطبيعية. من الأهمية بمكان بذل الجهود المنسقة لتعميم حكومات تتسم بالشفافية والكفاءة والإنصاف

ومكافحة الفساد، وتقوية الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتحسين حياة ورفاه المواطنين.

ولأهمية مسألة الموارد الطبيعية غير المتجددة نرى أن مناقشتها يجب أن تتم في المحافل الدولية المناسبة كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام، وأن تكون ضمن الأجنحة التنموية وأجنحة بناء السلام للأمم المتحدة بهدف مساعدة الدول، ولا سيما المتضررة من النزاع، على إقامة مؤسسات فعالة وشفافة، بالإضافة إلى الإدارة المثلى لمواردها الطبيعية بما يعود بالنفع عليها. وهنا نذكر بأن أي مساعدة تقدم بهذا الخصوص يجب أن تكون بطلب من الحكومة الشرعية المعنية.

ومن وجهة نظرنا، فإن تناول مجلس الأمن لهذه المسألة يجب أن يكون بطبيعة الحال وفقا لولايته واختصاصاته، أي في إطار عمله المخصص لكل بلد، وعلى أساس كل حالة على حدة، وذلك في البلدان التي تعاني من الصراع المسلح وحالات ما بعد الصراع التي تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. ولا شك أن مجلس الأمن يتخذ إجراءات هامة لمنع تفاقم الصراعات التي لها صلة بالموارد الطبيعية مثل الحظر الذي فرضه في عدة حالات على الاستغلال غير المشروع لبعض هذه المواد لتمويل الصراعات. ويجب أن تتواصل دراسة هذه الإجراءات لرفع فعاليتها وتأثيرها وتلافي الثغرات فيها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشارك المتكلمين السابقين في تقديم التعازي على المأساة التي وقعت في الصومال اليوم. وتدين أرمينيا الهجوم الوحشي على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو، ولذي أسفر عن عشرات الإصابات بين موظفي بعثة الأمم المتحدة في الصومال وأفراد

السياسية، سيتم تعزيز ودعم قدرة الأمم المتحدة أو أي طرف حكومي دولي أو إقليمي آخر.

لذلك ترحب أرمينيا بمبادرة المملكة المتحدة لعقد هذه المناقشة المواضيعية. فهي فرصة للتفكير والتأمل في تجاربنا السابقة في التعامل مع مسألة منع نشوب الصراعات والموارد الطبيعية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

ماليزيا.

السيد عبد الله (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهانتي الصادقة للمملكة المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ويرى وفدي أيضا أن هذه المناقشة جاءت في الوقت المناسب وسوف تسهم في تطوير فهم أفضل لهذه المسألة الهامة.

في هذه المرحلة، تنضم ماليزيا إلى الدول الأخرى في إدانة الهجمات الوحشية على مجمع الأمم المتحدة في الصومال اليوم. ونعرب عن خالص تعازينا في ما يتعلق بالخسائر التي منيت بها كل من الصومال والأمم المتحدة.

إن الارتباط بين الصراعات والموارد الطبيعية ليس أسطورة، بل إنه حقيقة واقعة. وفي حين أن بعض البلدان أحرز تقدما هائلا بفضل الموارد الطبيعية، يعاني البعض الآخر لعنة وفرة السلع الأساسية الاستراتيجية. أثبت التاريخ أن الحروب نشبت حيث يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية. ما فتئت ماليزيا تنتقد العنف والمذابح الناجمين عن الصراع بسبب الموارد الطبيعية. إن عالمنا غني بالموارد، من الحقول السهلة الخصبة التي تنتج المحاصيل إلى المعادن الثمينة التي ساعدت البلدان على التقدم. إننا نحن من نجد ما إذا كانت هذه الموارد نعمة أم نقمة.

يعتقد وفدي أن العنصر الرئيسي لنجاح تخفيف حدة الصراعات الناجمة عن الموارد الطبيعية يكمن في الحكم الرشيد

وإدارة الموارد الطبيعية لوضع سياسات واستراتيجيات منع نشوب الصراعات.

إن الآليات التي يمكن للموارد الطبيعية من خلالها أن تكون سببا للصراع أو لإطالة أمده عادة ما تكون راسخة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وتتطلب نهجا متكاملة في تناول السلام والتنمية. إن الحكم الرشيد وإدارة الموارد الطبيعية هما الأداتان الأساسيتان لمنع نشوب الصراعات.

يؤدي الاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية بدون الإدارة السليمة والمنصفة والسياسات الملائمة إلى إثارة التوترات الاجتماعية وإضعاف المؤسسات الحكومية وإطالة أمد حل الصراعات، مما يزيد من مخاطر استئناف الصراع. وعادة ما يرتبط الفساد وضعف الدولة ونقص المساءلة بتحقيق إيرادات كبيرة من الموارد الطبيعية. ومن المعروف جيدا أن الفساد يبرز كمشكلة بسبب الحجم الهائل للإيرادات المتأتية من الموارد الطبيعية.

وصحيح أيضا أن قاعدة الموارد الطبيعية الغنية لا تؤدي بالضرورة إلى الأداء الاقتصادي الضعيف. هناك العديد من الأمثلة على ديمقراطيات مستقرة أسهمت الموارد الطبيعية فيها في تحقيق النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتوزيع الدخل بإنصاف. يمكن أن تسهم الموارد الطبيعية إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية في إطار اقتصادي مناسب ومتنوع.

وإذ تركز الدول الأعضاء، اليوم، على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، لدينا جميعا فرصة فريدة لوضع نهج شامل إزاء الموارد الطبيعية والتنمية ومنع نشوب الصراعات وبناء السلام، وبالتالي إدماج إدارة الموارد الطبيعية في السياسات الوطنية للتنمية المستدامة. والتنفيذ الناجح لهذا البرنامج يتطلب مستوى أساسيا من الإرادة السياسية والتصميم من جانب جميع أصحاب المصلحة باعتباره شرطا مسبقا لبناء السلام. ومع تهيئة هذه الظروف

وتؤيد ماليزيا أيضا الرأي القائل بأن للجنة والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة دورا في تطوير أوجه التآزر بشأن منع نشوب الصراعات. يمكن تحقيق هذا التآزر في برامج بناء السلام وبناء قدرات الحكومات، وبالتالي جعلها آليات هامة في رصد التقييد ببرامج السلع الأساسية. من شأن هذا دعم الجهود المبذولة في مجال منع نشوب الصراعات في البلدان المعنية.

كما ترى ماليزيا أن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور حاسم في منع نشوب الصراعات. غير أن وفدي يود التشديد على أهمية إعادة تأكيد الحقوق السيادية الأصيلة للدول في استغلال مواردها. هذه الأمور راسخة في مبادئ القانون الدولي والحقوق السيادية للدول الأعضاء في الحفاظ على سلامتها الإقليمية.

إن ماليزيا لا تجادل في الصلة الوثيقة بين الموارد الطبيعية وتأجيج الصراعات. وفي حين أن للحكم الرشيد ومسؤولية ومساءلة الحكومات دورا أساسيا في تلافي تأجيج السلع الأساسية الاستراتيجية للصراعات، علينا نحن، المجتمع الدولي، أن نقوم بدورنا في تقديم الدعم اللازم للبلدان لكفالة عدم عودتها إلى الصراع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تيمور - ليشتي.

السيدة ميسكيتا بورغيس (تيمور - ليشتي) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشارك الوفود الأخرى في إدانة الهجوم المروع على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو. ونعرب عن تعاطفنا مع حكومة الصومال وشعبه ومع أسر الضحايا.

أود أيضا، سيدي الرئيس، أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى إتاحة الفرصة لتشاطر تجربة بلدي. نتفق معكم، سيدي الرئيس، أن الإدارة الفعالة والشفافة للموارد الطبيعية لأي بلد يمكن أن تكون حاسمة الأهمية في منع نشوب الصراعات.

والإدارة المسؤولة لهذه الموارد. الحكومات هي الجهات الفاعلة الرئيسية ويجب أن تكون مسؤولة وخاضعة للمساءلة. في إدارة الموارد، فإن الحكومات هي الجهات المنظمة لتراخيص التعدين. وهي بالتالي في وضع يسمح لها بتحديد توزيع الثروة المتأتية من الموارد الطبيعية، التي تولد نمو البلد.

إن ماليزيا لا تستخف بهذه التحديات. وتحقيقا للتوازن بين الحكم الرشيد وتعظيم العوائد، احتلت إدارة احتياطات ماليزيا من النفط أهمية بالغة لدى حكومتها. في عام ١٩٧٤، أنشأنا شركة بتروناس باعتبارها شركتنا الوطنية للنفط. ويمكن أن يعزى الكثير من نجاحاتها الحالية إلى القوانين ذات الصلة والحقيقة المتمثلة في أنها كيان يدار كمنظمة تجارية مكتملة. وبتروناس، ككيان مملوك للدولة، مسؤولة عن الإدارة الفعالة لموارد ماليزيا من النفط والغاز وضمان التطوير المستدام والمنظم لصناعة النفط في الدولة. وواصلت بتروناس، تحكمها مدونتها لقواعد السلوك وأخلاقيات الأعمال التجارية، التواءم مع التطورات في القوانين والممارسات المحلية والدولية، فضلا عن التطورات التكنولوجية والنقاط المرجعية في المعايير الدولية. لا تعزز المدونة الامتثال القانوني والإجرائي فحسب، بل وتوفر بوصلة أخلاقية في توجيه عملها في الساحة الدولية.

ليس هناك شك في أن للأمم المتحدة دورا تضطلع به في تقديم المشورة المحايدة والتزينة للبلدان التي تحتاج إليها. ويرى وفدي أن هناك العديد من الآليات القائمة بالفعل لدعم هذا المسعى. تمثل لجنة بناء السلام إحدى هذه الأدوات. ساهمت اللجنة بنشاط في دعم البلدان المدرجة على جدول أعمالها. وواصلت تقديم المشورة إلى مجلس الأمن بشأن التطورات ذات الصلة في سيراليون وليبيريا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وغينيا - بيساو وبوروندي. وتمكنت الدول الأعضاء، من خلال اللجنة، من التفاعل في الميدان لدعم الحكومات الوطنية في وضع الاستراتيجيات وخطط العمل ذات الأولويات، التي يمكن أن تشمل إدارة الموارد الطبيعية لتلافي العودة إلى الصراع.

المستدامة المقدّرة. وفي الوقت الراهن، يقدر ذلك بنسبة ٣ في المائة، وهو المبلغ الذي يمكن إنفاقه دون استنزاف الثروة النفطية على مر الزمن. وتستند إدارة صندوق النفط إلى درجة عالية من الشفافية والإفصاح عن المعلومات بغية المساعدة في بناء الدعم العام للإدارة الحكيمة للإيرادات النفطية، والحد من خطر الاختلاس والفساد.

وتيمور - ليشتي فخورة جدا بأن تكون أول بلد في آسيا وثالث بلد في العالم يمثل لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية. وهذا يعني أن كل دولار يأتي من إيرادات النفط يكشف عنه علنا وتجري مطابقته مع سجلات الشركات المعنية بالموارد. وتعتنق الحكومة المبادئ التي تقوم عليها مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، وهي مضت إلى تطوير أنجح وأتمثل قاعدة بيانات في العالم عبر الإنترنت، وأكثرها شفافية عن المعلومات المتاحة بشأن نفقات الميزانية، والعطاءات، ومساهمات الشركاء في التنمية، وتنفيذ البرامج.

وإدارة تيمور - ليشتي لمواردها من الصناعات الاستخراجية قد أيدتها معهد رصد الإيرادات. ونحن حللنا هذا العام في المرتبة ١٣ من أصل ٥٨ بلدا شملتها الدراسة الاستقصائية، وكانت مرتبتنا أعلى من مرتبة بعض شركائنا في التنمية بالنسبة إلى الضمانات ومراقبة الجودة. وإننا متنبهون للمنحنيات المتعلقة بالموارد، والحاجة إلى تنويع اقتصادنا، ونذكر إمكانية نشوب الصراع لو شعر الناس بأن فوائد ثروتنا النفطية تضعيهم. لهذا السبب يجري استخدام صندوق النفط بطريقة شفافة في الميزانية المتعلقة بالإففاق على البنية الأساسية، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية.

ولقد بلغت تيمور - ليشتي الآن المرحلة التي تتيح لنا أن نرد فيها العطاء للمجتمع الدولي، لا سيما بتشارطنا الخبرات والدروس المستفادة. وتيمور - ليشتي هي الرئيسة الحالية لمجموعة الدول المهشة السبع في مرحلة ما بعد الصراع والدول

إن تيمور - ليشتي أمة فتية جدا، ونحن فخورون بأن نكون في طليعة الذين يقومون بأفضل الممارسات في العالم حيال إدارة مواردنا الطبيعية. لقد بُذلت جهود كبيرة في بناء القدرات المؤسسية والقانونية بغية إدارة صناعاتنا الاستخراجية بشفافية وفعالية. وفي الشهر الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الحادية عشرة لاستعادة الاستقلال. والسبيل نحو تحقيق الاستقرار والتنمية كان صعبا، لا سيما في ضوء التحدي المهرق المتمثل في بناء أمة من رماد.

ومع وجود أساس متين من الأمن والاستقرار الآن، هناك شعور قوي بالأمل والثقة في تيمور - ليشتي، أي الثقة والتطلعات المنصوص عليهما في خطة التنمية الاستراتيجية ٢٠١١-٢٠٣٠، التي تهدف إلى تحويل البلد من أمة ذات دخل منخفض، إلى بلد مستويات دخله عالية - متوسطة بحلول عام ٢٠٣٠ مع وجود سكان آمنين ومتعلمين ويتمتعون بالصحة. وهناك جزء هام من الخطة هو إحراز التقدم الاقتصادي وتطوير الصناعات التي تنوّع الاقتصاد وتحرك ازدهارنا.

وصناعتنا النفطية ذات أهمية حاسمة لتحقيق النمو الاقتصادي، والازدهار، وبناء القدرات. والإيرادات النفطية ملك للشعب التيموري. والحكومة مصممة على كفاءة أن تعود أي إيرادات متولدة من تلك الموارد إلى الشعب بأسره، بما في ذلك الأجيال المقبلة. لهذا السبب ينص الدستور على أن موارد التربة، وباطن الأرض، والمياه الإقليمية، والجرف القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، وهي الموارد الضرورية للاقتصاد، ينبغي أن تملكها الدولة، وينبغي أن تستخدم بطريقة عادلة ومنصفة وفقا للمصالح الوطنية. لهذا السبب، اعتمد برلماننا قانون صندوق النفط الذي يقضي بأن تُستثمر جميع الإيرادات النفطية في صندوق الثروة السيادية وفقا لمبدأ الحكم الرشيد لصالح الأجيال الحالية والمقبلة.

ويتم استخدام جزء صغير من أموال الصندوق في ميزانية الدولة، عملا بموافقة البرلمان. ويسترشد هذا التحويل بالمداحيل

الحاجة إلى شراكات قوية، ولا سيما الشراكات المبنية على الثقة المتبادلة، مع احترام الملكية الوطنية. لهذا، يسر تيمور - ليشي أن تشارك مع الدائمك في رئاسة الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول. ويجمع هذا الحوار البلدان الهشة والبلدان المتأثرة بالصراعات والشركاء الدوليين، ويجسد أهمية تبادل المعارف والخبرات.

والملكية الوطنية وبناء القدرة على الصمود يتطلبان تضافر الجهود، ويمكن للإدارة الفعالة والشفافة للموارد أن تسهم في تحقيق كليهما إلى حد كبير. وتؤيد مجموعة الدول الهشة السبع الجهود المبذولة لإدارة المخاطر، وزيادة استخدام أنظمة البلد، وتقديم الدعم لبناء القدرات الوطنية. وبإمكان هذا كله أن يضيف إلى عملية طويلة الأجل لبناء السلام وبناء الدولة، ويساعد في كسر حلقات الصراع وبناء القدرة على الصمود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين مرة أخرى بأن تقتصر بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق، كي يتمكن المجلس من الإسراع في القيام بعمله. ويُطلب إلى الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات موجزة في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل غابون.

السيد مونغارا موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ كلامي بالانضمام إلى الوفود التي سبقني في الإدانة الشديدة للهجمات الإرهابية البشعة التي تعرض لها مجمع الأمم المتحدة في مقديشو، وأن أعرب عن تعازي غابون لأسر الضحايا المكولمة.

كما أود أن أشكر نائب الأمين العام، السيد كوفي عنان، والسيدة كارولين آنستي، والسيدة ريبكا غرينسبان على إحاطتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وأود أيضا أن أشكر رئيس مجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة، وعلى العمل الذي

المتأثرة بالصراع. وتهدف هذه المجموعة إلى توفير الصوت الموحد لبلدان هذه المجموعة، والدعوة إلى اتباع نهج مختلف لبناء السلام وبناء الدولة، يكون مرتبطا بالأولويات الوطنية وملكية جدول أعمال بناء السلام والتنمية. وتدرك مجموعة الدول الهشة السبع من التجربة المريرة أنه لا يمكن تحقيق التنمية من دون تحقيق السلام والاستقرار، وأن الصراع مناهض للتنمية. لذلك، يلزم الأخذ بنهج شامل يتصدى للتحديات المحددة، وللأسباب الجذرية لكل صراع بعينه.

وأغتنم هذه الفرصة لأبرز أنه ما من بلد هش متأثر بالصراع قد حقق هدفا واحدا من الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه وفقا لتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ الذي أصدره البنك الدولي، يمكن للصراع أن يعيد بلدا ما ٣٠ سنة إلى الوراء من حيث نمو الناتج المحلي المفقود.

إن انعدام الأمن، وممارسة العنف، وضعف المؤسسات، والفقر من العوامل المترابطة التي تهيئ عقبات خطيرة أمام السلام، والتنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والتقدم يتطلب نهجا يربط بين الجهات الفاعلة الأمنية والسياسية والإنمائية. لهذا السبب، ما فتئت مجموعة البلدان السبعة تعمل على تعزيز الاتفاقية الجديدة وأهدافها التي تتمثل في بناء السلام وبناء الدولة، والتي تتناول الأسس الاقتصادية إلى جانب الإيرادات، والخدمات، والأمن، بغية كفالة أن تكون التنمية ملكا للبلد وتحت قيادته. ويقوم كل ذلك على الحاجة إلى وجود مؤسسات وحوكمة وقدرات قوية من أجل كفالة تقديم الخدمات الاجتماعية على النحو الخاضع للمساءلة والعدال. وكما ذكر رئيس وزرائنا في الجمعية العامة خلال أيلول/سبتمبر الماضي، نحن لسنا دولة هشة لأننا فقراء؛ نحن دولة هشة لأن لدينا مؤسسات ضعيفة.

وأحد الجوانب البالغة الأهمية في الانتقال إلى ما بعد الصراع، وبناء مؤسسات قوية، ومرنة، وفعالة، وكفوة هو

كذلك تؤيد غابون أيضا الرؤية الاستراتيجية الأفريقية لمواجهة مسألة الألغام. والأدوات الست التي تنفذها بلدان منطقة البحيرات الكبرى تشمل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، التي تخطى بدعمنا لها.

ينبغي أن يقترن تحسين رصد تطبيق الجزاءات المحددة الأهداف التي يفرضها مجلس الأمن على المتسببين في الحروب، أو الذين يستفيدون من هذه الحروب، بحظر توريد الأسلحة المطبق في المناطق التي تأثرت بالاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. أثبتت هذه الجزاءات فعاليتها في أنغولا وسيراليون وليبيريا، بينما التحقيقات جارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا.

يجب على البلدان والشركات والقطاعات الصناعية التي تجني أرباحا من الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية فرض قواعد ومعايير أكثر صرامة. ويجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان المحتاجة على تحسين الحوكمة على الصعيد الوطني، والمساعدة في إصلاح القطاع الأمني، علاوة على إنشاء قواعد قانونية، بما في ذلك قانون التعدين. محليا، ينبغي للدول أن تعزز الحوكمة الرشيدة، لا سيما من خلال ضمان إدارة نزيهة وشفافة ومستدامة للموارد الطبيعية، وتعزيز القدرات المؤسسية بحيث تصبح هذه الأطر فعالة.

يجب على مجلس الأمن أيضا العمل على إدراج وتعزيز الدعم التقني لإدارة الموارد الطبيعية في ولايات حفظ السلام وبناء السلام. هذا يمكن أن يساعد في منع الموارد الطبيعية من أن تكون عاملا مساهما في عدم الاستقرار والصراعات ويمكن استخدامها إلى أقصى حد كأدوات لبناء السلام. تدعم الغابون مسارا جديدا لبعثات حفظ السلام، يراعي تغير المناخ وتقلص الموارد الطبيعية.

يأمل وفد بلدي أن تضيء هذه المناقشة قيمة مضافة على المبادرات القائمة للحد من مخاطر الصراع وانعدام الأمن وعدم

يقوم به إبان ترؤسه للمجلس. وأقدر كذلك العمل الذي قام به السفير كودجو مينان وكل وفد توغو خلال أيار/مايو.

منذ عدة سنوات وحتى الآن، تؤدي الموارد الطبيعية دورا رائدا، وتكمن في قلب التطورات في أفريقيا. وفي حين أن الموارد الطبيعية ينبغي أن تسهم في تنمية البلدان الموجودة فيها وفي تحقيق رفاهية شعوبها، فقد أصبحت على نحو خاص، بما في ذلك الحيوانات والنباتات، مصدرا للصراعات والكوارث، حتى أننا نتكلم الآن عن لعنة الموارد الطبيعية. وفي حين أن الموارد الطبيعية ليست سببا مباشرا للصراع، فهي تشكل عاملا مقلقا، وتطيل بالنتيجة أمد الصراعات وتجعل من الصعوبة بمكان بذل الجهود من أجل تحقيق السلام. وبالإضافة إلى انعدام الأمن وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وهو ما يمكن للصراعات التي ترتبط بالموارد الطبيعية أن تؤدي إليه، فإن خسارة الدولة من الإيرادات عندما تتعرض لهذا الاستخدام الفوضوي لتلك الموارد الطبيعية ستكون بلا شك خسارة هائلة. وهي كثيرا ما تؤدي إلى تفاقم الفقر، وتساهم في البطالة. والمآسي التي تحدث في أنغولا، وسيراليون، وليبيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية أمثلة صارخة على ذلك.

ومن المؤكد أنه لا يوجد افتقار إلى المبادرات الدولية فضلا عن المبادرات الإقليمية من جانب البلدان المتضررة من الاستخدام غير المشروع للموارد الطبيعية. ونظرا للارتباط المباشر بين التجارة القانونية في الماس الخام وتمويل الصراعات المسلحة، يقوم المجتمع الدولي، بمبادرة من كندا وتحت رعاية الأمم المتحدة، بتنفيذ نظام لإصدار شهادات الماس بغية وقف الاتجار الدولي بهذا المورد لصالح الحروب. وتتميز عملية كيمبرلي التي انطلقت في عام ٢٠٠٣ بكونها عملية فعلية لإصدار الشهادات، بينما تسعى لحماية اقتصادات العديد من البلدان التي يعتمد دخلها الوطني أساسا على صناعة الماس. والمطلوب الانضمام إلى هذه المبادرة على نحو أوسع نطاقا بغية كفاءة طابعها العالمي ورقابتها على تجارة الماس بشكل أفضل.

لعقود. ولذلك فمن الضروري معالجة هذه المسألة بشكل كلي.

لا بد من أن نحترم السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة احتراماً تاماً، بما في ذلك عندما ينظر المجلس في الحالات المدرجة في جدول أعماله. على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يحترم حق الدول في السيطرة على شؤونها وإدارتها، بما في ذلك الموارد الطبيعية. لا ينبغي بذل أي محاولة تكون توجيهية حول مراقبة وإدارة واستخدام الموارد الطبيعية من جانب الدول المعنية.

حتى في الوقت الذي كانت فيه بعض البلدان في أفريقيا منخرطة في نزاعات تتعلق بالموارد الطبيعية، نلاحظ أن القارة كانت ثاني أسرع المناطق نمواً في العالم خلال العقد الماضي. من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، كانت ستة من أسرع ١٠ اقتصادات نمواً في العالم من أفريقيا. ومن المتوقع أن ينمو مجمل الناتج الإجمالي المحلي الأفريقي إلى ٢,٦ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥. ومن الواضح أنه، مع قدر أكبر من المساعدة من جانب المجتمع الدولي، يمكن للبلدان المتضررة من النزاع في أفريقيا أن تحقق تقدماً أسرع.

في هذا الصدد، فإن من المهم للمجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، أن تضطلع بدور طبيعي في بناء قدرات الدول الأعضاء المعنية. إن البلدان المتضررة من الصراعات تحتاج إلى المساعدة للوفاء بالتزاماتها الدولية وتعزيز مؤسساتها الداخلية، بما في ذلك تلك التي تتعامل مع قضايا الأمن ومراقبة الحدود. ينبغي أن يشمل دور المجتمع الدولي، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تعزيز الشراكات الإنمائية مع البلدان التي تعاني حالات صراع. ينبغي أن يشمل ذلك مخصصات أعلى من الموارد المالية والتقنية والبشرية من جانب الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة، وأن يتوافق ذلك مع الأولويات الوطنية للبلدان المعنية.

الاستقرار الناجمة عن التنافر على الموارد الطبيعية. وستواصل الغابون دعم هذه المبادرات. وفي ذلك الصدد، فإن بلدي سيقدم جنبا إلى جنب مع بلجيكا مشروع قرار في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعروف باسم "أصدقاء الموارد الطبيعية". وتسعى الوثيقة، من جملة أمور، إلى تحسين مسؤولية الدول عن إدارة مواردها الطبيعية، وذلك للتأكد من أنها تساهم مساهمة كاملة في نموها وتنميتها. آمل أن تحظى الوثيقة بدعم واسع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): والآن أعطي الكلمة لممثل الهند.

السيد مانجيف سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): وفد بلدي يشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضاً أن أشكر وفد بلدكم على إعداد الورقة المفاهيمية بشأن الموضوع قيد المناقشة (S/2013/334، المرفق). وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر نائب الأمين العام على بيانه في وقت سابق اليوم.

الصلة الجوهرية بين الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية والتنمية حقيقة واقعة اجتازت اختبار الزمن. الصراع يعيق التنمية. إنه لحقيقة أن في العديد من البلدان المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، بما في ذلك الأفريقية منها، تكون المشاكل حول السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها عوامل تأجيج خطيرة تلهب الصراع، وكذلك تظل عائقاً أمام بناء الدولة في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

إذا نظر المرء إلى تاريخ هذه الصراعات، فإنه يجد أن السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها مدفوعان في الغالب بعوامل خارجة عن سيطرة البلدان المتضررة. إن التدخل الخارجي يهدف السيطرة على الموارد الطبيعية واستغلالها عندما يضاف إلى الأهداف السياسية والتناحرات العرقية، فإنه له مزيجاً من الخواص المميزة في تأجيج الصراعات. نتيجة لذلك فإن العديد من البلدان في أفريقيا ظلت غارقة في النزاعات

لاشك أننا جميعاً نتذكر مضامين البيان الرئاسي الأول (S/PRST/2007/22) الذي أصدره مجلس الأمن في حزيران / يونيو عام ٢٠٠٧ حول العلاقة بين الموارد الطبيعية والتراعات. ونشير بوجه خاص إلى أن المساعدات التي يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة عبر بعثاتها لحفظ السلام أو عبر مكاتبها القطرية يجب أن تتم بناء على طلب من الدولة المعنية وفي إطار الاحترام الكامل للسيادة والشرعية والتأكيد على الملكية الوطنية الكاملة فيما يتعلق بالسياسات الاستراتيجية لإدارة الموارد الطبيعية في الدول.

إن التنافس بين المجموعات السكانية حول الماء والكلاً يعد من الأسباب الجذرية لنشوب التزاعات. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى أن النزاع في دارفور خير مثال لذلك. إذ أن موجات الجفاف والتصحر التي ضربت دولاً عديدة من أفريقيا خلال ثمانينيات القرن الماضي من بينها السودان، أدت إلى شح في الموارد الطبيعية مما أدى بدوره إلى احتدام التنافس والمصادمات بين القبائل الرعوية والزراعية تماماً كالذي حدث في دارفور. تلك الصدامات تطورت لاحقاً بعد أن اختلطت بعوامل أخرى إلى نزاع وأخذت أبعادها السياسية. سيدي الرئيس إن التنافس بين المجموعات السكانية حول الماء والكلاً يعد من الأسباب الجذرية لنشوب التزاعات

كما تابعتم، فقد حدثت مواجهات في بعض المناطق في دارفور حول التعدين الأهلي لاستخراج الذهب تلك النعمة التي انعم الله بها على ذلك الإقليم والتي لا نريد لها أن تكون نقمة ولذلك نشير في هذا السياق أن حكومة السودان قد وضعت استراتيجيات وقوانين من أجل تنظيم عمليات التعدين الأهلي بطريقة تمنع حدوث مصادمات قبلية في مناحم التعدين الأهلي مستقبلاً.

ختاماً، إننا نؤمن على ما جاء في الورقة المفاهيمية بشأن أهمية الإدارة السليمة والشفافة للموارد الطبيعية ونشير إلى

نحن نشي على جهود والتزام وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في تطوير قدرات البلدان في حالات الصراع وما بعد الصراع. نأمل أن تتم مقابلة التزامها ببناء القدرات الوطنية، بما في ذلك مراقبة وإدارة الموارد الطبيعية، بموارد كافية وأن يتم توفير الدعم بناء على طلبات الحكومات الوطنية وعلى اتفاقات متبادلة.

قبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعلن عن أن هناك حملة منسقة قد نُظمت بغية إدراج العديد من القضايا المعيارية في جدول أعمال المجلس بحجة أنها تؤثر على السلم والأمن الدوليين. ينبغي تجنب مثل هذه الخطوة لضمان الأداء الفعال لمنظومة الأمم المتحدة. ينص الميثاق على تقسيم واضح للمسؤوليات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من الهيئات المتخصصة التي أنشأتها الدول الأعضاء. ويجب أن تحترم جميع هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك هذا المجلس، هذا التقسيم للأدوار والمسؤوليات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): في المستهل نتقدم بالتعازي لأسرة بعثة حفظ السلام في مقديشو ولأسر الضحايا على الهجوم الذي راح ضحيته عدد منهم.

أرجو أن أتقدم لكم سيدي الرئيس بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر وعلى الورقة المفاهيمية (S/2013/334، المرفق)، حول موضوع نشوب منع التزاعات وكيفية الإدارة الفعالة والشفافة للموارد الطبيعية.

وغني عن القول أن الموارد الطبيعية غير المتجددة مثل المياه والنفط، والغاز والمعادن يمكن أن تكون سبباً في إطالة أمد النزاع إذا لم تتوفر الإدارة الحكيمة والشفافة لتلك الموارد.

الذي يمكن أن تضطلع به أيضا الأمم المتحدة في هذا السياق وهو ينحصر في إسداء المشورة المحايدة والتزبئة للحكومات الوطنية بناء على طلبها، كما أسلفنا. كما نؤكد على أهمية دعم ومساعدة الحكومات الوطنية لتحقيق السلام والاستقرار باعتبارهما الركيزة الأساسية التي تبني عليها المؤسسات الوطنية القوية والراشدة لإدارة الموارد الطبيعية في البلدان.

كما نهيي بمجلسكم الموقر أن يدعم جهود تحقيق السلام والاستقرار في السودان بإرسال رسالة قوية إلى الجماعات المتمردة المنضوية تحت تحالف ما يسمى بالجهة الثورية السودانية، التي أعلنت أن هدفها هو الإطاحة بحكومة السودان عن طريق العمل العسكري وأردفت ذلك الإعلان بتنفيذ هجمات عسكرية على العديد من المدن والقرى في شمال وجنوب كردفان - ولم تسلم منها حتى مكاتب بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كادقلي، الأمر الذي أسفر عن سقوط ضحايا من حفظة السلام في تلك المنطقة. إن هذه المجموعات المتمردة ما كانت لتتجرأ أبدا على القيام بارتكاب هذه الجرائم الصارخة لو أن مجلس الأمن تعامل معها بحسم ولم تكن لتتجرأ على الاستمرار في تلك الاعتداءات. ولذلك فقد آن الأوان إن يتخذ مجلسكم الموقر إجراءات عقابية رادعة ضد هذه الحركات المتمردة التي تستهدف ضرب البنات التحتية والمقار التنموية في البلاد.

إن هذه الجماعات المتمردة ما كانت لتتجرأ أبدا على القيام بارتكاب هذه الجرائم الصارخة لو أن مجلس الأمن تعامل معها بحسم؛ ولم تكن لتتجرأ على الاستمرار في تلك الاعتداءات. ولذلك فقد آن الأوان إن يتخذ مجلسكم الموقر إجراءات عقابية رادعة ضد هذه الحركات المتمردة التي تستهدف ضرب البنات التحتية والمقار الإنمائية في البلاد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الآن لممثل اريتريا.

السيد ديستا (اريتريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المواضيعية المفتوحة بشأن منع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية. كما أود أن أشيد بمقدمي الاحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم الاستهلاكية الزاخرة بالمعلومات.

أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة أيضا في هذا السياق وهو ينحصر في إسداء المشورة المحايدة والتزبئة للحكومات الوطنية بناء على طلبها كما أسلفنا. كما نؤكد على أهمية دعم ومساعدة الحكومات الوطنية لتحقيق السلام والاستقرار باعتباره الركيزة الأساسية التي تبني عليها المؤسسات الوطنية القوية والراشدة لإدارة الموارد الطبيعية في البلدان. كما نهيي بمجلسكم الموقر أن يدعم جهود تحقيق السلام والاستقرار في السودان بإرسال رسالة قوية للمجموعات المتمردة المنضوية تحت تحالف ما يسمى بالجهة الثورية السودانية التي أعلنت أن هدفها هو الإطاحة بحكومة السودان عن طريق العمل العسكري وأردفت ذلك الإعلان بتنفيذ هجمات عسكرية على العديد من المدن والقرى في شمال وجنوب كردفان ولم تسلم منها حتى مكاتب بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كادقلي، الأمر الذي أسفر عن سقوط ضحايا من حفظة السلام في تلك المنطقة. إن هذه المجموعات المتمردة ما كانت لتتجرأ أبدا على القيام بارتكاب هذه الجرائم الصارخة لو أن مجلس الأمن تعامل معها بحسم ولم تكن لتتجرأ على الاستمرار في تلك الاعتداءات. ولذلك فقد آن الأوان إن يتخذ مجلسكم الموقر إجراءات عقابية رادعة ضد هذه الحركات المتمردة التي تستهدف ضرب البنات التحتية والمقار التنموية في البلاد.

حدثت مواجهات في بعض المناطق في دار فور حول مناجم التعدين الاهلي لاستخراج الذهب - تلك النعمة التي انعم الله بها على ذلك الاقليم ولا نريد لها أن تكون نقمة.

ولذلك نشير في هذا السياق إلى أن حكومة السودان قد وضعت استراتيجيات وقوانين من اجل تنظيم عمليات التعدين الاهلي بطريقة تمنع وقوع صدامات قبلية في مناطق التعدين الاهلي مستقبلا.

ختاما، إننا نؤمن على ما جاء في الورقة المفاهيمية بشأن أهمية الادارة السليمة والشفافة للموارد الطبيعية. ونشير إلى أهمية الدور

ثانيا، وفي الاعوام الاخيرة، عمل مجلس الامن في عدة مناسبات على كبح الآثار السلبية للتجارة غير المشروعة بالموارد الطبيعية التي تضطلع بها الاطراف من غير الدول. ومع ذلك، لا بد من التشديد على انه، حين تتخذ تلك الاجراءات، من الاهمية. يمكن الحصول على الموافقة التامة للدول المعنية. والامر الاكثر الاهمية أن أي قرار للمجلس ينبغي الا يؤدي إلى تقويض حق أي دولة في استغلال مواردها الطبيعية او استخدامه اداة لممارسة الضغط السياسي. وفي ذلك الصدد، من الاهمية. يمكن التأكيد على أن تكون اجهزة الأمم المتحدة التي تتعامل مع التنمية الاقتصادية مناسبة على افضل وجه لمناقشة مسألة التعاون الدولي بشأن الموارد الطبيعية.

إن اريتريا، باعتبارها بلدا خرج من ركام الحرب وينعم بموارد طبيعية، وصلت مؤخرا إلى مرحلة التمكن من تنمية واستغلال الموارد المعدنية بالتعاون الوثيق مع شركائها الدوليين. وفي اريتريا، جميع الموارد المعدنية محددة باعتبارها ملكية عامة ويجب التأكيد على المحافظة على تلك الموارد وتنميتها من اجل الاجيال الحالية والمقبلة في اريتريا.

واود أن اختتم بياني بالتشديد على أن اريتريا ترى أن الموارد الطبيعية ينبغي أن تعزز التعاون، وليس التزايدات. ونحن على اقتناع ثابت بان اتباع سياسات للاستخدام المستدام للموارد بهدف إيجاد حل يكسب به الجميع امر بالغ الاهمية داخل البلدان والشركات وفيما بينها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اعطي الكلمة الان لممثل اكوادور.

السيد لاسو مندوسا (اكوادور) (تكلم بالإسبانية): على غرار جميع المتكلمين الآخرين تقريبا، اود أن ابدأ بياني بالإعراب عن ادانتنا للهجوم على مرفق الأمم المتحدة في مقديشو، وتضامننا مع اسر الضحايا الذين فقدوا ارواحهم، وبقيننا بان الهجوم لن يجمع الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي من دعم الصومال في طريقه نحو تحقيق الاستقرار والتنمية.

إن الهجوم الذي وقع اليوم على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو هجوم مروع. ويود وفد بلدي أن يعرب عن عميق تعازيه للضحايا واسرهم وعن تضامنه مع شعب الصومال وحكومته.

وينظر وفد بلدي إلى خيرات الموارد الطبيعية باعتبارها اصلا لانتشال ملايين الاشخاص من وهدة الفقر. ومع ذلك، فإن التنافس المحموم والشرس على الحصول على الموارد الطبيعية والاستغلال غير القانوني لها وسوء ادارتها من ضمن العوامل الهامة المتصلة بالعديد من حالات الحروب الاهلية في الدول الافريقية، التي تسبب التزايدات وتكرسها على السواء. ولذلك، فإن كفاءة الحوكمة الرشيدة في مراقبة الموارد الطبيعية وادارتها والتجارة بها والحصول العادل على الموارد الطبيعية امر ضروري لضمان الرفاه الاقتصادي والاجتماعي الشامل لجميع السكان في أي بلد. وسيكون ذلك بحد ذاته امرا بالغ الاهمية في المحافظة على مجتمع ينعم بالوثام والتماسك.

ومن المهم بالقدر نفسه التشديد على الآثار السلبية للتدخل الاستغلالي للدول الخارجية والشركات العابرة للقارات، مما يؤدي إلى تقويض الحقوق السيادية للعديد من الدول الاعضاء في استخدام مواردها الطبيعية وادارتها. وفي اغلب الاحيان اصبح هذا وصفا للتزايدات الدولية، بما لها من اثار وخيمة على السلام والامن الدوليين.

ومع اننا نتفق مع بعض الملاحظات المتعلقة بالتزايدات داخل الدول، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمنع الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من جانب الاطراف من غير الدول، فإنني اود أن اؤكد على ما يلي. اولاً، تتحمل الدول المسؤولية الاولية عن تنمية واستغلال مواردها الطبيعية لمصلحة مجتمعاتها. كما أن هذا الحق غير القابل للتصرف وارد بوضوح في قرار الجمعية العامة التاريخي ١٨٠٣ (د-٢٧) لعام ١٩٦٢.

عالمية مشتركة ولكن متباينة، بالنظر إلى أن البلدان الغنية هي أكبر الملوئين في حين أن بلدان الجنوب تملك أكبر تراث طبيعي وتزود المجتمعات بموارد بيئية لصالح البشرية جمعاء.

ومن شأن إعادة توزيع الدخل العالمي في محاولة لتحقيق التقاسم العادل للثروة العالمية أن يساعد على منع نشوب صراعات على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الصراعات الجارية وتلك التي وقعت في الماضي في مناطق مختلفة من جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنطلق، نعتقد أن النمو الاقتصادي غير المقيد مستحيل؛ وبالتالي، يجب الحد من هذا الاتجاه الجامح عن طريق اتباع مسارات صحيحة لتحقيق الاستدامة.

والظلم الفادح الذي يتجلى في النظام الاقتصادي الدولي الحالي لا يكفل المساواة في الحصول على الموارد الطبيعية؛ بل يولد مستويات عالية من التخلف والإقصاء الاجتماعي في العديد من المناطق. ومن الواضح أن هذا الظلم يكمن وراء أعمال العنف التي لا تزال تجتاح الكثير من المجتمعات.

وأخيراً، لا يمكن لوفد بلدي أن يغفل عن التذكير بالضحايا الكثر للصراعات المسلحة الناجمة عن الطموح الجامح لبعض البلدان التي تسعى إلى الحصول على الموارد الطبيعية لدول أخرى ذات سيادة. وهذه الصراعات تكون أشد إبلاماً عندما تحدث تحت غطاء التدخل الإنساني. وينبغي أن تهدف جهودنا إلى كفالة وصول جميع البشر إلى الموارد الضرورية للحياة والتنمية في إطار احترام حقوق الطبيعة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أحمدين خليل (مصر): أود في البداية أن أعبر عن الألم والإدانة للهجوم الذي حدث على مكتب الأمم المتحدة في الصومال. وأعبر عن خالص تعازي شعب وحكومة جمهورية مصر العربية للأمم المتحدة ولشعب وحكومة الصومال الشقيق.

ويرحب وفد بلدي بإتاحة الفرصة لشرح موقفه إزاء هذا الموضوع، لأن من الأهمية بمكان لإكوادور أن تناقش النهج والرؤى المختلفة لمنع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية.

ومع ذلك، لا بد أن تؤكد مجدداً على رفض بلدي المستمر للمحاولات الجارية لإقحام مسائل متصلة بالتنمية وكل ما تستلزمه، بما في ذلك الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بروح المسؤولية، في مجال الأمن وبالتالي في نطاق اختصاص المجلس، لأننا نؤمن بأن المتدين المناسبين لتناول تلك المواضيع التي تحظى باهتمام عالمي هما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وينص دستور إكوادور على الحق في حياة كريمة، توجه نحو تحقيقها إدارة الموارد الطبيعية بروح المسؤولية، مع مراعاة حدودها ودورها الحيوية. وترد تلك الولاية في الخطة الوطنية للعيش الكريم، التي تسعى لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة للإنسان.

وفي هذا الصدد، تؤكد إكوادور على النقاط التالية، التي نرى أنها ينبغي أن تقود تلك المناقشة وهي: احترام المبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة مبادئ السيادة وسلامة أراضي الدول وعدم التدخل والاهداف المركزة على الانسان والرامية إلى تعزيز حقوق الانسان والحقوق الاقتصادية والتنمية المستدامة. وتلك الاهداف لا تقيد أو تحد من الدور الريادي للدولة في أرضها الوطنية؛ بل على العكس، إنما تعزز هذا الدور.

واستناداً إلى هذه المبادئ، يرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار الجوانب الشاملة لمنع نشوب النزاعات المتصلة بالموارد الطبيعية.

وفي ضوء هذه المبادئ، يرى وفد بلدي أن من الأهمية بمكان، فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات التي يمكن أن تسببها الموارد الطبيعية، التمييز بين جانبيين هامين للغاية. فهناك مسؤولية

(تكلم بالإنكليزية)

والأمم المتحدة تساهم في تلك الجهود من خلال جهودها في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام وبناء السلام. ودعم بناء القدرات الوطنية في مجال إدارة الموارد الطبيعية يصبح جزءا لا يتجزأ من ولاية عمليات حفظ السلام. ولا يمكن المغالاة في التشديد على الجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لضمان مساهمة الصناعات الاستخراجية الكائنة في بلدان حالات ما بعد الصراع في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وجهدنا لضمان مساهمة الصناعات الاستخراجية في البلدان في حالات ما بعد الصراع في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تحقق نجاحا كاملا دون تعاون جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص. وقد أكد "تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١١: الصراع والأمن والتنمية" الذي أعدته مجموعة البنك الدولي، على أن بناء مؤسسات قادرة وشرعية هو المفتاح لكسر دائرة العنف وتفادي العودة إلى الصراع في البلدان الهشة والمتضررة من الصراعات. وتشيد مصر أيضا، في هذا الصدد، برؤية التعدين الأفريقية ٢٠٥٠ التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٨، وكذلك بروتوكول مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى.

وأخيرا، تؤكد مصر على أهمية النهج الإقليمية لمعالجة استغلال الموارد الطبيعية المشتركة من أجل تحويل هذه الموارد إلى قوة للسلام والتعاون على الصعيد الإقليمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بابوا غينيا الجديدة.

السيد آيسي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية): في تموز/يوليه ٢٠٠٨، أنهى المجلس ولايته الناجحة المتعلقة بمراقبة الصراع الأهلي الدموي في جزيرة بوغانفيل في بابوا غينيا الجديدة وتسويته. وقد مكنت الولاية التي استمرت عقدا،

وأود أن أعرب عن تقديرنا لرئاسة المملكة المتحدة لمجلس الأمن لتنظيم مناقشة اليوم بشأن منع نشوب النزاعات والموارد الطبيعية، وهو موضوع ذو أهمية كبيرة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، ولا سيما للبلدان في حالات الصراع وما بعد الصراع، بما في ذلك في أفريقيا.

وأود أيضا أن أشكر، من خلالكم، سيدي، السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام وممثلة البنك الدولي والسيد كوفي عنان والسيدة غرينسبان على مشاركتهم القيمة وبياناتهم الاستهلاية.

تثير مناقشتنا اليوم تساؤلا جديا للغاية حول كيفية ضمان أن تكون الموارد الطبيعية غير المتجددة وسيلة لتحقيق النمو والتنمية وليست مصدرا لعدم الاستقرار والصراع. والصراعات نتاج عوامل متعددة ومركبة. ومع ذلك، يرتبط العديد من حالات الصراع بالتنافس على الموارد الطبيعية. والبلدان في حالات ما بعد الصراع تبذل قصارى جهدها لإقامة هياكل وطنية فعالة وخاضعة للمساءلة، وبناء القدرات الوطنية لإدارة مواردها الطبيعية. وتلك الجهود ينبغي أن تحظى بكامل دعم المجتمع الدولي، بما في ذلك من خلال المساعدة التقنية والمالية عند الحاجة.

واستجابة المجتمع الدولي لمسألة قطع الصلة بين الموارد الطبيعية والصراعات المسلحة، ولا سيما من خلال مبادرات مثل عملية كيمبرلي ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، تعبر عن أهمية الحد من الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من أجل دعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة. ومصر، بصفتها عضوا في مجموعة أصدقاء الموارد الطبيعية، تدعم تماما هذه المبادرات وأهدافها.

الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.18)، اقترحت الحكومة تقاسم ثروتها مع البلدان الأخرى في المحيط الهادئ، وهو ما يحدث بالفعل على نطاق صغير جدا.

وحكومة بابوا غينيا الجديدة تدرك المسؤولية الضخمة الناجمة عن الفرصة العظيمة التي ولدها استغلال مواردنا الطبيعية الهائلة، بما في ذلك الذهب والنحاس وغيره من المعادن البخرسة إلى جانب الغاز والنفط. ونظامنا الفريد لحيازة الأراضي يفسح المجال لرسم صورة يمكن أن تسبب في أي مكان آخر شعورا بالحيرة والذهول. وتنوع بلدنا، الذي يزيد عدد سكانه على ٧ ملايين نسمة بقليل والذي يستند إلى أكثر من ٨٠٠ لغة وقبيلة، يوفر فسيفساء معقدة يمكن من خلالها معالجة ثروتنا الهائلة من الموارد الطبيعية، والتي تشمل أيضا مواردنا البحرية التي نتقاسم العديد منها بصورة مشتركة مع جيراننا في جزر المحيط الهادئ.

مسألة ما إذا كنا قد تعلمنا أي دروس من صراع بوغانفيل، علاوة على أسباب نشوب ذلك الصراع، تبقى زاوية في وعينا الجمعي، وتوفر لنا مقياسا هاما يجب علينا كأمة استخدامه بشكل صحيح في معالجة قضايا استغلال مواردنا الطبيعية.

إن أساس استغلال الموارد الطبيعية كافة في بابوا غينيا الجديدة يقوم على متطلبات مسبقة محددة، موضوعة من قبل منتديات إجبارية ومجازة قانونا لتنمية الموارد الطبيعية، بحيث يجب على حكومة بابوا غينيا الجديدة التشاور مع جميع ملاكي الأراضي والجماعات داخل منطقة الموارد، والتي غالبا ما تشمل من هم على الأطراف، من أجل الحصول على موافقتهم على تطوير تلك الموارد. ما يبدو ظاهره - وحقيقته كذلك - عملية مرهقة للغاية، هو في الواقع ترتيب ناجح لأن دستورنا يضمن لأبناء شعبنا الملكية التقليدية للأراضي في بابوا غينيا الجديدة، أيا كان المكان الذي جاءوا منه، وذلك جزء

وبدأت بفضل المساعي الحميدة للأمين العام آنذاك كوفي عنان، وهو أحد المتكلمين اليوم، من حل الصراع والذي نتج في جوهره عن خلافات تتعلق بمنجم بوغانفيل الضخم للنحاس والذي كان آنذاك أكبر منجم مفتوح في العالم بعد منجم نحاس إسكونديدا في شيلي. وكان منجم بوغانفيل في ذروته التشغيلية وقبل بدء الصراع في عام ١٩٨٩ يساهم بنحو ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية لبابوا غينيا الجديدة.

ومنذ انتهاء ولاية مجلس الأمن في عام ٢٠٠٥، أنشئت منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي بموجب اتفاق سلام بوغانفيل، فضلا عن إجراء العديد من الانتخابات لحكومة حكم ذاتي يقودها رئيس. وفي حقيقة الأمر، لا يزال بناء السلام بعد انتهاء الصراع في بوغانفيل عملا متواصلا ولم يتحقق بعد العديد من معالم الإنجاز ولا التعزيز المؤسسي. ولا تزال حكومة بابوا غينيا الجديدة تشارك على أعلى المستويات خلال هذه المرحلة الحرجة فيما نواصل معا عملية بناء السلام. وأؤكد هنا على كلمة "معا" لأنها كلمة أساسية.

وبوصفنا دولة على أعتاب نمو اقتصادي هائل، مدعوم بما شهده العقد الماضي من نمو اقتصادي متواصل وإيجابي كان معدله أكثر من ٥ في المائة سنويا، تواصل حكومة بابوا غينيا الجديدة التخطيط والانخراط بطرق عديدة مختلفة لضمان استفادة جميع أبناء شعب بابوا غينيا الجديدة من الثروة التي ستندفق من مشروع الغاز الطبيعي المسال الهائل الذي تبلغ تكلفته عدة بلايين من الدولارات، والذي تموله شركة إكسون، إلى جانب شركات التعدين المتعددة الجنسيات الأخرى وغير ذلك من مشاريع الموارد الطبيعية.

وحكومتنا قد عقدت العزم، في ضوء هيكلها الأساسية ومحاولاتها للتصدي لأوجه التفاوت الاجتماعي، على ضمان أن يكون توزيع الثروة في جميع أنحاء البلد متوازنا وفعالاً. وكما جاء في بيان بلدنا الذي تم الإدلاء به في افتتاح دورة

ببعض الدروس المفيدة في إدارة الموارد الطبيعية التي أود أن أتشاطرها مع المجلس اليوم.

أولاً، إن إدارة الموارد تتناولها عدد من الجهات الفاعلة ولها جوانب متعددة، بما في ذلك الجزاءات، ومفاوضات السلام، وإنفاذ القانون، والنظم الرقابية والشفافية، وحقوق الإنسان، والشواغل البيئية. يجب على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهد من أجل التصدي للمشكلة بطريقة منسقة. في ذلك الصدد، فإن لجنة بناء السلام قادرة على أخذ زمام المبادرة في مجال بناء السلام والمساعدة في جمع جميع أصحاب المصلحة من أجل وضع نهج متماسك. على سبيل المثال، يمكن أن تيسر إدماج قضايا الموارد الطبيعية في استراتيجيات بناء السلام، وكذلك في سياق إصلاحات قطاع الأمن والعدالة.

ثانياً، ينبغي أن يتمكن السكان في مرحلة ما بعد الصراع من الاستفادة من ثمار السلام المستمدة من استخراج الموارد من أرضهم. وينبغي أن تشمل الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات والإدارة الفعالة للموارد هذا المنظور على الدوام. يمكن لمساعدة الصناعات على التنويع كذلك أن تخدم هذا الغرض. نحن عازمون على إجراء المزيد من البحث في هذا الموضوع في اجتماع الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة المقرر عقده في ١٠ تموز/يوليه. كجزء من مناقشتنا لتعبئة الموارد المحلية، نعزم تسليط الضوء على الروابط الهامة بين الإيرادات المحصلة والخدمات المقدمة فعلاً على الأرض وما يمكن لذلك أن يحدث من أثر على المساعدة في تفادي تجدد وقوع التراع. ثالثاً، إن المبادرات الطوعية مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية ونظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ مهمة للغاية. يمكن للالتزام بها أن يساعد على تعزيز الحكم في البلدان الغنية بالموارد وكذلك القيم المؤسسية للقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، سلط اجتماع الفريق العامل الضوء على دور المجتمع المدني وشبكة الإنترنت في تحسين الشفافية.

مقدس من روح بناء الدولة لدينا، وهو لا يزال يخدم مصالحنا جيداً، برغم الصراع على بوغانفيل.

وأخيراً، نرى أن العمل مع الشركاء الإنمائيين، بجانب مشاركتنا في مؤتمر مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية الأخير المعقود في سيدني ومؤخراً في مبادرة مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الطاقة، قد أتاح لباوا غينيا الجديدة فرصة للمساهمة الفعالة في العديد من العمليات التي وصفتها وفود البلدان الأخرى في هذه المناقشة. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيدة أوكاي (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أقول إن اليابان أيضاً تدين بشدة الهجوم العنيف على مجمع الأمم المتحدة في مقديشو اليوم، وتعرب عن تعازيها القلبية لأسر الضحايا.

وأود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة لمبادرتها اليوم التي جاءت في وقتها.

إذا ما أديرت الموارد الطبيعية بشكل صحيح، فإنها يمكن أن تكون بمثابة محرك للنمو من خلال زيادة الاستثمار وإيرادات الدولة وفرص العمل. غير أن ضعف إدارة هذه الموارد، لا سيما إذا كان يسمح بالاستغلال والاتجار غير المشروعين بالموارد الاستخراجية، قد يؤدي إلى إشعال وإدامة الصراعات. وعليه، يجب على المجتمع الدولي أن يتعامل مع المسألة بطريقة منسقة ومنسقة وذلك لبناء القدرات الإدارية للبلدان الغنية بالموارد المتأثرة بالصراعات.

وقد تناولت اليابان هذا الموضوع، بصفتها رئيساً للفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام. لقد خرج اجتماع الفريق العامل المنعقد في ٨ تموز/يوليه ٢٠١١ والمكرس لتنشيط الاقتصاد وتشغيل الشباب لبناء السلام،

التابع لهذه المبادرة. هناك حاجة إلى قبول أوسع لمثل هذه المبادرات حتى يكون لها أثر حقيقي.

وأخيراً، فإن الهدف المعلن للوثيقة الختامية لمؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية في أفريقيا هو تعزيز الإدارة المستدامة لجميع الموارد الطبيعية في أفريقيا والحفاظ على تنوعها البيولوجي. إن اليابان ملتزمة بتعزيز النمو المستدام والمرن في أفريقيا في الوقت الذي تساعد فيه على صون السلام والاستقرار.

في الختام، أود أن أؤكد اهتمام اليابان القوي بهذا الموضوع. سوف نظل نعمل بشكل ثنائي وكذلك من خلال المحافل المختلفة المتعددة الأطراف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.
رُفعت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

كما ساهمت اليابان أيضاً بصفتها الوطنية في تحسين إدارة الموارد الطبيعية. أولاً، إذ تراعي البعثة الدائمة اليابانية أن تحسين فعالية أنظمة الجزاءات أمر حاسم لتقييد تدفق الموارد بصورة غير مشروعة، فإنها شاركت في استضافة سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة الرامية إلى تعزيز فهم هذه الأنظمة وتعزيز جهود عدم الانتشار. ثانياً، ما انفكت اليابان تدعم تحسين سبل عيش الناس ورفاههم في مناطق التعدين المتضررة من النزاع، بما في ذلك من خلال مشروع لتوطيد السلام في كينفو الشمالية، في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، استناداً إلى مفهوم الأمن البشري. يمكن للتوزيع العادل والمتوازن لثمار السلام في المناطق التي تمزقها الصراعات أن يعزز جهود المصالحة الوطنية.

ثالثاً، تدعم اليابان توسيع نطاق مختلف المبادرات الدولية مثل توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة المسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، من خلال المساهمات للصندوق الاستثماري المتعدد المانحين